الاختيارات النحوية والصرفية
للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي

في كتابه

البيان في شرح اللمع

دكـــتور
أشرف طه خالد صقر
مدرس اللغويات فى كلية الدراسات الإسلامية
والعربية بدمياط – جامعة الأزهر

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذى علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم.

والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وإمام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد ....

فإن كتاب اللمع فى النحو لابن جنى مختصر قيم، جامع لأبواب النحو، ولذلك عنى به العلماء عناية كبيرة، وقامت حوله شروح كثيرة، ومن تلك الشروح (البيان فى شرح اللمع) للشريف عمر بن إبراهيم الكوفى، فهو شرح واف شامل، لم يترك شاردة ولا واردة فى كتاب اللمع إلا نبه عليها وأشار إليها، وقد اهتم به مؤلفه واعتنى به عناية كبيرة، حيث لم يخله من التفصيل والتحليل، والتعليل لأحكامه ومسائله وقضاياه، واعتنى كذلك بالشواهد على اختلاف أنواعها من قرآن وحديث وشعر وأمثال، واعتنى كذلك بإبراز الخلافات المذهبية بين النحويين، واختيار ما يراه صوابا وتضعيف ما يراه ضعيفا بالأدلة والبراهين، فجاء كتابه موسوعة شاملة فى علم النحو، ليس فيها إطناب ممل، ولا إيجاز مخل.

يقول ابن الأنبارى: "شَرَحَ اللمعَ شرحاً شافياً"(١).

ومع ذلك فإن الشريف الكوفى لم يرد له ذكر فى كتب النحو، حيث إن النحاة منذ زمنه إلى اليوم لم يذكره أحد فى مصنفه، ولا أشار إليه، ولا نقل عنه، حتى تلميذه ابن الشجرى لم ينقل عنه فى أماليه، ولا أشار إليه.

لهذا فإنى قد استخرت الله تعالى وأردت أن أبين شخصية هذا الرجل وأعرف القارىء به وبفكره وعلمه، وأميط اللثام عن كتابه وآرائه، وأبين مذهبه واتجاهه، فقمت بعمل هذا البحث، وجعلت عنوانه: (الاختيارات النحوية والصرفية للشريف عمر بن إبراهيم الكوفى فى كتابه: البيان فى شرح اللمع).

---

(١) انظر: نزهة الألباء: ٣٩٩.

ولقد ناقشت آراءه واختياراته، ورجحت منها ما رأيته راجحا، وضعفت ما رأيته ضعيفا بالحجة والبراهين.

ولقد التزمت فى هذه الدراسة المنهج التالى:-

كنت أصدر المسألة بعنوان مناسب لها، ثم أذكر آراء النحاة فيها وأقوالهم، ثم أبين اختيار الشريف الكوفى، وإلى أى المذاهب يميل، ثم أناقش اختياره، وأحكم عليه من خلال الأدلة والبراهين والشواهد.

مع توثيق الآراء، ونسبتها إلى قائليها ما أمكن، وتخريج الشواهد على اختلاف أنواعها، ثم التعريف بالأعلام غير المشهورين.

وقد التزمت فى هذا البحث الخطة التالية:

المقدمة: وفيها ذكر سبب اختيار الموضوع، وعرض المنهج والخطة.

التهميد: وفيه التعريف بالشريف الكوفى، وبكتابه وبيان منهجه فيه واتجاهه النحوى.

ثم جاء البحث فى عشرين مبحثا فى أبواب النحو مرتبة على ترتيب ابن جنى فى اللمع.

ثم الخاتمة: وقد سجلت فيها أهم نتائج البحث.

ثم فهرس المراجع والمصادر، ثم فهرس الموضوعات.

هذا وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

دكتور

أشرف طه خالد صقر

مدرس اللغويات فى كلية الدراسات

الإسلامية والعربية بدمياط

الجمعة ٢٧/من رجب ١٤٢٨هـ.

الموافق ١٠ من أغسطس ٢٠٠٧م.

التمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالشريف الكوفى[١].

نسبه، ولقبه، ومولده:

هو أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن أحمد بن على بن الحسين بن على بن حمزة بن يحيى بن الحسين بن زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب[٢].

وقد لقب بلقبين: الشريف، وجمال الشرف.

أما الأول فهو مذكور ومشهور فى كتب التراجم، ويبدو أن كل من انتسب إلى آل البيت فإنه يلقب بالشريف.

وأما الثانى فهو مذكور فى كتابه الذى بين أيدينا مرتين فى صفحتين متتاليتين[٣].

وقد ولد فى الكوفة، وإليها نسب، وكانت ولادته سنة (٤٤٢هـ).

نشأته:

نشأ الشريف عمر بن إبراهيم الكوفى فى بيت علم، فقد كان أبوه إبراهيم بن محمد عالما بالنحو واللغة والأدب، شاعرا جيد الشعر، وله ابنان هما: أبو الحسن على بن عمر، وأبو المناقب حيدرة بن عمر، وكانا على دراية بعلم الحديث وروايته[١].

---

(١) ينظر فى: الأنساب للسمعانى ٣٤١/٦ والمنتظم فى تاريخ الملوك والأمم لابن الجزرى ١١٤/١٠ ومعجم الأدباء لياقوت الحموى ٢٥٧/١٥ والبداية والنهاية لابن كثير ٢١٩/١٢ وإنباه الرواة للقفطى ٣٢٤/٢ ونزهة الألباء للأنبارى صـ٣٩٩ واللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير ٨٦/٢ وميزان الاعتدال للذهبى ١٨١/٣ ولسان الميزان لابن حجر ٢٨١/٤ وبغية الوعاة للسيوطى ٢٥١/٢ وطبقات المفسرين للسيوطى ص ٢٦ وطبقات المفسرين للداودى ١/٢ وكتاب البيان فى شرح اللمع ص٩ للمحقق.

(٢) هذه النسبة المتصلة بآل البيت أجمعت عليها كتب التراجم المذكورة وغيرها.

(٣) انظر: البيان فى شرح اللمع للشريف الكوفى صـ٣١٨، ٣١٩ تحقيق د/علاء الدين حموية– دار عمار.

وكان الشريف الكوفى على علمه فضله يأكل من عمل يده، فقد نشأ فقيرا، خشن العيش، صابرا محتسبا، قانعا باليسير[٢].

صفاته وأخلاقه:

كان الشريف الكوفى كريما خيرا، كثير الفضل، حافظا للسانه، لا يقطع أمله من غده، يعمل بيده طلبا للرزق، يدل على ذلك ما رواه المؤرخون من أنه كان يغرس فسيل نخل فى أجمة له، فوقف رجلان ينظران إليه، فقال أحدهما لصاحبه: أذلَّه الله، أيرجو هذا الشيخ أن يأكل من جناه؟! فسمع الشيخ ما قال الرجل وأحزنه ذلك، فقال: يا بنى، كم من كبش فى المرعى وخروف فى التنور، وعمر الشريف حتى أكل من ثمر ذلك الفسيل[٣].

وقال ابن عساكر: "هو أودع علوى لقيته"[٤].

مذهبه الدينى وعقيدته:

أجمعت المصادر على أن الشريف عمر الكوفى كان شيعيا زيدى المذهب، وكان هو يصرح بذلك[٥].

وعندما تولى قضاء الكوفة كان يفتى ظاهرا بمذهب أبى حنيفة.

وقد ذكر المؤرخون عنه أخبارا متضاربة حول عقيدته:

فمنهم من صرح بحسن عقيدته وصحتها، ومنهم من صرح بغير ذلك، وإليك بيان ذلك:

ذكر القفطى أن الشريف الكوفى: "كان من عقلاء الرجال، حسن الرأى فى الصحابة، مثنيا عليهم، متبرئا ممن يتبرأ منهم، والزيديون فى تشيعهم القديم يقولون

---

(١) انظر: الأنساب ٣٤٢/٦ .

(٢) انظر: معجم الأدباء ٢٥٨/١٥ .

(٣) انظر: انباه الرواة ٣٢٥/٢ ومعجم الأدباء ٢٦٠/١٥ ونزهة الأباء: ٤٠٠.

(٤) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٠٨/٨ .

(٥) انظر: شذرات الذهب ١٢٢/٤ وإنباه الرواة ٣٢٥/٢ ومعجم الأدباء ٢٦٠/١٥ .

بخلافة أبى بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم على، ويرون أن عليا أفضل، ويجوز تقديم المفضول على الفاضل"[١].

وقال ابن عساكر:"ولم أسمع منه فى مذهبه شيئا"[٢].

وقد رويت عنه أخبار أخرى تدل على فساد الاعتقاد:

حيث ورد عنه أنه صرح بالقدر وخلق القرآن، فلما سئل عن ذلك، وقيل له: إن الأئمة على غير ذلك، قال: إن أهل الحق يعرفون بالحق، ولا يعرف الحق بأهله[٣].

وقال السمعانى: "عمر بن إبراهيم الكوفى جارودى[٤] المذهب، فلا يرى الغسل الجنابة"[٥].

ونقل ياقوت أنه قرىء عليه شىء، فمر ذكر عائشة، فقال القارىء: رضى الله عنها، فقال له: أتدعو لعدوة على؟! أو: أتترضى على عدوة على؟! فقال: حاشا وكلا ما كانت عدوة على[٦].

فهذه أخبار متضاربة حول اعتقاد الرجل، فالله أعلم أى ذلك كان.

والذى يمكن الجزم به أنه كان شيعيا، زيدى المذهب، والزيدية أقرب المذاهب إلى أهل السنة.

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٣٢٥/٢ .

(٢) انظر: تاريخ دمشق ٤٠٨/٨ .

(٣) انظر: معجم الأدباء ٢٦١/١٥ وبغية الوعاة ٢١٥/٢.

(٤) الجارودية: فرقة متطرفة من الزيدية، نسبت إلى أبى الجارود، يزعمون أن النبى ﷺ نص على إمامة على بالوصف دون التسمية، وأن الناس قصروا حين لم يتعرفوا الوصف، ولم يطلبوا الموصوف، ونصبوا أبا بكر فكفروا بذلك. انظر: الملل والنحل ١٥٧/١– ١٥٩ والأنساب ١٠٦/٣

(٥) انظر: المنتظم ١١٤/١٠ ولسان الميزان ٢٨١/٤ وشذرات الذهب ١٢٢/٤ وميزان الاعتدال ١٨١/٣ ومعجم الأدباء ٢٥٩/١٥ وطبقات السيوطى: ٢٦، ٢٧ .

(٦) انظر: معجم الأدباء ٢٥٩/١٥ والمنتظم ٢٢٤/١٠ ولسان الميزان ٢٨١/٤ وبغية الوعاة ٢١٥/٢ .

علمه وثقافته:

كان للشريف الكوفى معرفة بالفقه، والحديث، والتفسير، والنحو، واللغة، والأدب، وله تصانيف حسنة سائرة فى النحو وغيره(١).

وكان واسع الرواية فى علم الحديث، جلس إليه المحدثون، ونقلوا عنه الأحاديث والأخبار، فقد كان مكثرا من الحديث وروايته حتى عد مسند الكوفة فى عصره(٢).

كما روى كتاب الإيضاح لأبى على الفارسى بالكوفة مدة طويلة، وأخذه عنه الجم الغفير من العلماء والنحاة(٣).

مصنفاته:

إن الشريف الكوفى- على فضله وسعة علمه- لم تذكر له المصادر التى ترجمت له سوى كتاب واحد، وهو (البيان فى شرح اللمع)(٤).

شيوخه:

لقد تتلمذ الشريف الكوفى على عدد كبير من شيوخ عصره، من أشهرهم(٥):

١- أبو القاسم زيد بن على المتوفى سنة ٤٩٧ هـ.

٢- أبو بكر أحمد بن على المعروف بالخطيب البغدادى، صاحب كتاب (تاريخ بغداد) المتوفى سنة ٤٦٣هـ.

٣- أبو الفرج محمد بن أحمد بن محمد بن علان، المعروف بابن الخازن.

٤- أبو القاسم السمرقندى، قال عنه ابن حجر: "كان رافضيا، كاشفا بالطعن على السلف الصالح"(٦).

---

(١) انظر: انباه الرواة ٣٢٤/٢ والمنتظم ١١٤/١٠ وطبقات السيوطى: ١٦ .

(٢) انظر: الأنساب ٣٤١/٦ وشذرات الذهب ١٢٢/٤ والبداية والنهاية ٢١٩/١٢ .

(٣) انظر: انباه الرواة ٣٢٥/٢ .

(٤) انظر: معجم الأدباء ٢٦٠/١٥ ونزهة الألباء: ٣٩٩ وبغية الوعاة ٢١٥/٢.

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٠٩/١٩ والأنساب ٣٤١/٦ وشذرات الذهب ١٢٢/٤ .

(١) انظر: لسان الميزان لابن حجر ١٣٥/٥ .

تلاميذه:

تتلمذ على الشريف الكوفى خلق كثير ممن صاروا بعده أعلاما، ومن أشهرهم: ابن الشجرى صاحب كتاب (الأمالى الشجرية)، والسمعانى صاحب كتاب (الأنساب)، وابن عساكر صاحب كتاب (تاريخ دمشق)، وغيرهم كثير[١].

وفـاته:

توفى الشريف عمر بن إبراهيم الكوفى بالكوفة يوم الجمعة فى شعبان سنة تسع وثلاثين وخمسمائة للهجرة (٥٣٩هـ) عن عمر يناهز السابعة والتسعين[٢]– رحمه الله– .

(٢) انظر: نزهة الألباء: ٤٠٠ والأنساب ٣٤١/٦ والبغية ٢١٥/٢ .

(٣) انظر: المراجع السابقة .

المبحث الثانى

التعريف بكتاب البيان، ومنهج الشريف فيه

إن كتاب البيان فى شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الكوفى– كما هو واضح من عنوانه– شرح لكتاب اللمع[١] لابن جنى، وهو شرح جامع شامل لمعظم أبواب النحو، وبعض أبواب الصرف، وقد استقصى فيه مؤلفه أبواب النحو مفصلة، داعما قواعده وأحكامه ومسائله بالحجج والبراهين والشواهد على اختلاف أنواعها من قرآن، وحديث، وشعر، وأمثال، ولم يخله عن العلة النحوية فى كثير من مسائله وقضاياه، فجاء كتابه قيما نافعا فى بابه.

يقول ابن الأنباري فى معرض حديثه عن الشريف الكوفى: "شرح اللمع شرحاً شافياً"[٢].

وقد التزم فيه مؤلفه المنهج التالى:

أولا: الترتيب والتنظيم:

لقد سار الشريف الكوفى فى شرحه لأبواب كتابه وترتيبها على وفق منهج ابن جنى فى اللمع من غير تقديم ولا تأخير، ولا زيادة ولا نقصان، حيث بدأه بالحديث عن الكلام وأقسامه، ثم الإعراب والبناء، ثم المرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، ثم أبواب وأساليب متفرقة إلى آخر الكتاب، تشمل: التوابع، والمعرفة والنكرة، والنداء، والترخيم، وإعراب الفعل المضارع، والتعجب، ونعم وبئس، والممنوع من الصرف، والعدد، والقسم، والحكاية، ثم تناول بعض أبواب الصرف– كما فعل ابن جنى– وتشمل: النسب، والتصغير، وألفات القطع الوصل، والإمالة.

---

(١) هو مختصر فى النحو، يشمل معظم أبواب النحو، وبعض أبواب الصرف، وقد تلقاه العلماء بالقبول والعناية والاهتمام، فقامت حوله شروح كثيرة، من أهمها: شرح الثمانينى (ت ٤٤٢هـ) وهو تلميذ ابن جنى، وشرح ابن برهان (ت ٤٥٦هـ) وشرح ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ) وشرح الأصفهانى (ت ٥٤٣هـ) وشرح العكبرى (ت٦١٦) المعروف بالمتبع فى شرح اللمع، وغيرها كثير.

(٢) انظر: نزهة الألباء: ٣٩٩ .

وإذا أراد الشريف الكوفى أن يضيف شيئا إلى باب من الأبواب، ولم يذكره ابن جنى، جعله تحت عنوان (مسائل من هذا الباب).

وهذا هو النهج الذى سار عليه متقدمو النحاة فى عرضهم لأبواب النحو على اختلاف يسير فيما بينهم، إلى أن جاء ابن مالك، فغيره فى ترتيبه لأبواب الألفية، وعلى ترتيب ابن مالك هذا سار معظم من جاء بعده.

ثانيا: سهولة الأسلوب:

يتميز شرح الشريف الكوفى بسهولة الأسلوب وسلاسته، ويسر العبارة ووضوحها، وكذلك سهولة الألفاظ ووضوحها، فلا غريب فى ألفاظه، ولا غموض.

وإن من يقرأ فى كتابه يدرك هذا الأمر من أول وهلة.

هذا بالإضافة إلى ما يقوم به من تحقيق وتدقيق وتحليل وتعليل لكثير من المسائل والقضايا فى كتابه.

وقام كذلك بعرض آراء السابقين شارحا، وناقدا، وموضحا، ومصوبا بالحجج والبراهين والأدلة الواضحة القوية، كل هذا فى أسلوب سهل وعبارة يسيرة وجيزة.

ثالثا: الاختصار:

من الخصائص التى يتميز بها منهج الشريف الكوفى: الاختصار والإيجاز، وهو اختصار غير مخل، فجاء شرحه وافيا كافيا، معتنيا بالشواهد على اختلاف أنواعها، والخلافات المذهبية مع الترجيح والتضعيف بالأدلة والبراهين، وقد صرح فى مواضع كثيرة بأنه يقصد الاختصار فقد نص على ذلك فى مقدمة شرحه فقال: "واقتصرت فى العلل على ذكر البعض؛ فإن فى التطويل والإكثار ربما يسأم به المبتدىء، ويكون داعيا إلى الملل، ولم أخله من شرح وبيان، وذكر دليل وبرهان"(١).

(١) انظر: البيان فى شرح اللمع: ٢ .

وأشار إلى ذلك أيضا فى خاتمته، فقال: "وقد اختصرنا هذه الفصول غاية الاختصار؛ إذ ليس القصد بسط القول وتكثيره؛ لأن بها مقنعا لمن اشتغل بها وقاس عليها"(١).

بل إنه فى موضع آخر فى وسط الكتاب ينبه على أنه مبنى على الاختصار، فقال فى حديثه عن اسم الإشارة: "اعلم أنا قد بينا فى باب التثنية حكم تثنية المبهم، فلا نحتاج إلى إعادته، وقد بينا أيضا أن المبهم جميعه مبنى؛ لكون معناه فى غيره، فتكتفى به ولا تزيد عليه؛ لئلا يطول الكلام عليه؛ لأن مبنى هذا الكتاب على الاختصار"(٢).

وهو كثيرا ما يحيل على ما سبق لأجل هذا الغرض، كما هو واضح فى الفقرة السابقة، ومنه قوله فى موضع آخر: "فإن قال قائل: فهذا المبهم مبنى غير معرب، فكيف لحقته النون، وإنما هى عوض من الحركة والتنوين، ولا حركة ولا تنوين فى المبهم؟ قيل له: قد مضى بيان ذلك فيما تقدم فى باب التثنية"(٣).

ويقول فى باب الاستفهام بعد أن ذكر فقرة كبيرة من كتاب اللمع: "اعلم أن جميع هذا قد مضى مستقصى، فلا طائل فى إعادته"(٤).

ولم يعلق على تلك الفقرة بغير هذه العبارة.

وهناك دلائل أخر فى كتابه فى مواضع كثيرة تدل على أنه يقصد الإيجاز والاختصار فى هذا الكتاب(٥)، ولكنى لا أذكرها خشية الإطالة مكتفيا بما ذكرت.

---

(١) انظر: المرجع السابق: ٧١٠ .

(٢) انظر: المرجع السابق: ٣٥٨ .

(٣) انظر: البيان: ٣٥٩ .

(٤) انظر: البيان: ٦٧٨ .

(٥) انظر منها فى المرجع السابق صـ١١٨، ٢١١، ٤٥٦، ٥٢٨، ٥٦٦، ٦٧٥، ٦٨٨، ٦٩٠، ٦٩٩.

وإذا أراد الشريف الكوفى أن يخرج عن هذا النهج، وهو الاختصار والإيجاز- الذى كان يحرص عليه- وأراد أن يستطرد فى بعض الأبواب لفوائد يراها مهمة، فإنه يذكرها تحت عنوان: (مسائل من هذا الباب)[١]، وقد يستطرد بذكر فائدة واحدة، فيذكرها تحت عنوان: (مسألة)[٢].

وأعود فأقول: هذا الاختصار الذى قصده الشريف الكوفى قصدا ونبه عليه فى مواضع كثيرة من كتابه غير مخل بالشرح، فإن القارىء يشعر دائما بأنه قد أخذ حقه من الشرح والتحليل، وهذا ما أشار إليه فى مقدمة كتابه بقوله: "ولم أخله مع ذلك من شرح وبيان، وذكر دليل وبرهان"[٣].

رابعا: مذهبه النحوى واتجاهه.

إن من يقرأ فى كتاب الشريف الكوفى يدرك من أول وهلة بلا ريب أنه بصرى النزعة، يتقفى آراء البصريين وأقوالهم، ويستخدم مصطلحاتهم، ويرى رأيهم فى الأعم الأغلب من مسائل هذا الكتاب وقضاياه، كيف لا، وهو يشرح لمع ابن جنى، وهو من هو فى المذهب البصرى، كما أن نسبه العلمى متصل بأبى على الفارسى، حيث كان يدرس كتابه الإيضاح على شيوخه، كما درسه هو لتلاميذه[٤].

وقد تأثر الشريف بأبى على تأثرا كبيرا، ونقل عنه كثيرا من كتابه الإيضاح، وكان يوافقه فى أغلب الأحيان.

ولم يوافق الشريف الكوفى مذهب الكوفيين إلا فى أربع مسائل، وهى:

١- القول بأن الفتحة فى اسم لا النافية للجنس فتحة بناء، وليس فتحة إعراب[٥].

٢- القول بأن ضمير الفصل له محل من الإعراب فى أحد قوليه[٦].

---

(١) انظر: البيان: ٣٨٩، ٤٠٣، ٤٧٦،٤٩٤، ٥٣٥.

(٢) انظر: البيان: ١٧٢، ٢٢٢، ٢٢٤، ٤٦٨، ٥٥٠ .

(٣) انظر: البيان ٢، ٣ .

(٤) انظر: البيان: ١١، ٤٨ .

(٥) انظر: البيان: ١٧٤ .

(٦) انظر: البيان ٣٣٥ .

٣- سبب رفع المضارع تجرده من النواصب والجوازم فى أحد قوليه[١].

٤- تصغير إنسان على: أنيسيان[٢].

ولم يخالف ابن جنى إلا فى أربع مسائل أيضا، وهى:

١- حد الاسم[٣].

٢- حد الفعل[٤].

٣- حد الحرف[٥].

٤- فعلية (ليس)، حيث ذهب الشريف الكوفى إلى القول بحرفيتها وفاقا لأبى على الفارسى[٦].

وأما غير ذلك من المسائل فقد وافق فيها البصريين، كما سيتضح ذلك- إن شاء الله- من خلال هذا البحث.

موقف النحاة منه:

إن الشريف الكوفى على ما ذكرت من فضله وعلمه، وقيمة كتابه، إلا أن أحدا من النحاة لم يذكره فى كتابه، ولا أشار إليه، ولا نقل عنه، فليس له ذكر فى كتب النحو منذ زمنه إلى اليوم.

والعجيب فى الأمر أن تلميذه ابن الشجرى صاحب الأمالى لم يذكره فى أماليه، ولا أشار إليه، ولا نقل عنه.

ولعل السر فى ذلك أن النحاة فى مصنفاتهم إنما يوجهون أنظارهم إلى منابع العلم الأصيلة الصافية، فيأخذون علمهم من أرباب العلم المتقدمين، أمثال الخليل

---

(١) انظر: البيان: ٤١٦، ٤١٧ .

(٢) انظر: البيان: ٦٥١.

(٣) انظر: البيان: ٩ .

(٤) انظر: البيان: ١٣.

(٥) انظر: البيان: ١٦.

(٦) انظر: البيان: ١٤٧ .

وسيبويه والكسائى والفراء والمبرد وابن السراج والسيرافى، والفارسى وابن جنى، وغيرهم من المتأخرين الذين كتبت لهم الشهرة، ولمصنفاتهم الذيوع والانتشار، كابن يعيش وابن عصفور وابن مالك والرضى وأبى حيان وغيرهم.

وإذا بحثت فى المخطوطات، وكذلك المطبوعات وجدت كثيرا منها لم يكتب لها الذيوع والانتشار ولم يعرفها الناس، ولم يكتب لمؤلفيها الاشتهار، فلم يذكرهم أحد، ولا أشار إليهم، ولا أخذ عنهم ولعل الشريف الكوفى واحد من هؤلاء.

وبعد أن تعرفنا على الشريف الكوفى وأمطنا اللثام عن شخصيته العلمية وفضله، وتعرفنا على كتابه، ومنهجه فيه، يطيب لنا أن ننتقل إلى مسائل هذا البحث وقضاياه.

??لله?لمستعا?، ?هو حسبنا ?نعم?لوكيل

المبحث الأول

أقسام الكلام

لما كان الكلام مؤتلفا من ثلاثة أشياء: الاسم، والفعل، والحرف، وضع النحاة لكل واحد منها حدا يتميز به عن الآخر؛ لئلا يلتبس بعضها ببعض.

وهاك الحديث عن حدودها بالتفصيل:

أولا: حد الاسم:

اختلفت كلمة النحاة فى حد الاسم على أقوال كثيرة(١)، على نحوه ما ذكر الشريف الكوفي فى كتابه(٢) .

أما سيبويه فلم يحد الاسم فى كتابه، بل قال: "الاسم نحو: رجل، وفرس، وحائط"(٣) .

وذكر الشريف الكوفى علة ترك سيبويه حد الاسم بقوله "فلم يحتج إلى حد من حيث إنهم قد عرفوه، فأشار إليه بما يعرفونه"(٤).

وقال الأخفش فى تعريفه: الاسم ما جاز لك أن تدخله حرف الجر، أو تجعله فاعلا أو مفعولا، نحو: زيد، وحائط، وحمار(٥).

وقال الفراء: الاسم اسمان: اسم ظاهر، واسم مكنى(٦).

وقال الجرمى: الاسم: ما حسن معه يضر أو ينفع(٧).

---

(١) انظر: الإيضاح: ٤٨ والصاحبى:٨٩ . وأمالى ابن الشجرى١٥/٢ والمسائل الخلافية فى النحو لأبى البقاء العكبرى:٥٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٨٩/١ والتبيين عن مسائل الخلاف مسألة رقم [٢] وشرح اللمع للأصفهانى ١٨٦/١ والفاخر فى شرح جمل عبد القاهر لأبى الفتح البعلى ١٧/١.

(٢) انظر: البيان فى شرح اللمع للشريف الكوفى: ٩، ١٠، ١١ .

(٣) انظر: الكتاب ١٢/١ .

(٤) انظر: البيان فى شرح اللمع: ٩.

(٥) انظر المرجع السابق نفسه والصاحبى لابن فارس: ٨٣ .

(٦) انظر: البيان ٩ .

(٧) انظر: المرجع السابق.

وقال المبرد: الاسم ما دل على مسمى تحته[١].

وقال ابن السراج: الاسم: ما دل على معنى عار من الدلالة على الزمان[٢].

وقال أبو على الفارسى: الاسم: ما جاز الإخبار عنه، ودخول الألف واللام عليه، ولحاق التنوين به، كقولك. الفرس، والغلام، وفرس، وغلام[٣].

وقال ابن جنى: "فالاسم: ما حسن فيه حرف من حروف الجر، وكان عن شخص"[٤] .

وقيل: الاسم ما استحق الإعراب في أول وضعه، أو: ما استحق التنوين فى أول وضعه[٥] .

وغير ذلك من العبارات الكثيرة التى ذكرها النحويون فى حد الاسم، والتى يطول المقام بذكرها، وقد قال ابن فلاح معلقا على كثرة حدوده: "وقد أكثر الأدباء الخوض فى حد الاسم، حتى قال بعضهم: ربما نيفت حدودهم على سبعين حدا"[٦].

واختار الشريف الكوفى مذهب أبى على الفارسى فى حد الاسم وأيده، واحتج له بما يقويه، فقال: "والذى كان يعتمده أصحاب أبى على، وهو الذى أمله علينا شيخنا أبو القاسم[٧]: ما جاز الإخبار عنه، أو كان متضمنا معنى ما يجوز الإخبار عنه.

فما جاز الإخبار عنه فالأسماء الظاهرة، نحو: زيد وعمرو، والأسماء المكنية، نحو: هو وهم، وما أشبه ذلك.

وما تضمن معنى ما يجوز الإخبار عنه فهو على ضربين:

---

(١) انظر: المقتضب ١٤١/١ والبيان: ١٠ .

(٢) انظر: الأصول ٣٨/١ والبيان: ١٠

(٣) انظر: الإيضاح: ٦ والبيان: ١٠ وهو نفس تعريف عبد القاهر فى الجمل: ٢٨ .

(٤) انظر: اللمع لابن جنى: ٧ .

(٥) انظر: المسائل الخلافية: ٥٦، ٥٧ والبيان: ١٠

(٦) انظر: المغنى فى النحو لابن فلاح اليمنى ٨٧/١ وأسرار العربية: ٩، ١٠ .

(٧) هو شيخه أبو القاسم زيد بن على .

أحدهما: ما يكون فيه معنى الاستفهام، نحو: كيف وأين، وهذا تعتبره لجوابه، فكل ما كان جوابه مخبرا عنه فهو اسم، تقول: كيف زيد؟ فيقول لك: صالح، و(صالح) يجوز الإخبار عنه، وكذلك أين ومتى وكم، وأشباه ذلك.

والضرب الآخر: أسماء الأفعال، وهى على ضربين: أحدهما: ما كان فى الظروف، نحو: وراءك، وعليك، ودونك، وأشباه ذلك.

والآخر: ما كان مشتقا من الأصوات أو مشتقا من الأفعال على صورة الأفعال، وكلاهما يتضمن معنى ما يجوز الإخبار عنه، وإنما قلنا ذلك؛ لأن قولنا: (صَهْ، ومَهْ) معناهما: السكوت والكف، والسكوت، والكف يخبر عنهما، فإن قال قائل: فهذا يبطل بالفعل؛ لأنا إذا قلنا: (اسكت) دل على السكوت، وتضمن معناه.

قيل له: قولنا (اسكت) دلالته على السكوت دلالة تركيب، وانضم إليه معنى أزاله عن التسمية، فصار فعلا، وليس كذلك (صه ومه)، فليست دلالته على السكوت دلالة تركيب، ألا ترى أنك تعاقب عليه التنوين، فتقول: صهٍ منونا، فيكون معناه: سكوتا، وتحذف التنوين فيكون معناه: السكوت، واعتقاب التعريف والتنكير من علامات الأسماء؛ لأنه ليس فى كلامهم فعل يصح فيه هذا المعنى"[(١)].

واختيار الشريف هذا له وجاهته وقوته؛ وذلك لشموله ضروب الاسم المختلفة، وأشباه الاسم.

وقد انبرى الشريف الكوفى للرد على بعض الأقوال السابقة وتفنيدها.

أما ما ذكره الفراء فقد رده الشريف بأنه قسمة، وليس حدا[(٢)].

ورد قول المبرد بقوله: "وما ذكره أبو العباس يبطل بالفعل؛ فإن الفعل يدل على مسمى تحته"[(٣)].

---

(١) انظر: البيان فى شرح اللمع: ١١، ١٢ .

(٢) المرجع السابق: ٩ .

(٣) المرجع السابق: ١١ .

كما رد كلام ابن السراج بقوله: "وما ذكره محمد بن السرى يبطل بقولهم: أتت الناقة على مضربها ومنتجها[١]؛ لأن المضرِبَ والمنتج يدلان على الضراب والنتاج وعلى الزمان، لأن زمان ذلك معروف ... فإن قال قائل: فإن محمد بن السرى قال: الاسم ما دل على بعض معنى فى نفسه غير مقترن بزمان محصل[٢]، والضراب والنتاج زمانهما محصل، قيل له: زمانهما وإن كان مشتركا فهو محصل، ويبطل أيضا بالفعل المضارع؛ فإن زمانه غير محصل؛ لأنه يصلح للحال والاستقبال"[٣].

وأما قولهم: هو ما استحق الإعراب فى أول وضعه، أو: ما استحق التنوين فمردود؛ لأن استحقاق الشىء لحكم ينبغى أن يسبق العلم بحقيقته حتى يترتب عليه الحكم[٤].

كما خالف ابن جنى وفند كلامه فى حد الاسم، فقال: "وهذا المذكور فى حد الاسم ليس بحد كامل؛ لأن الأسماء ما لا يكون عبارة عن شخص، ولا يحسن فيه حرف الجر، وذلك نحو: (إذا وكيف)، وكذلك ما وضعته موضع الأمر، نحو: (صه ومه)، وأشباه ذلك كثيرة"[٥].

تنبيهات:

---

(١) قال ابن منظور: "أتت الناقة على مضربها، أى: على زمن ضرابها" اللسان (ضرب)، وقال: "أتت الناقة على منتجها، أى: الوقت الذى تنتج فيه، وهو مفعل بكسر العين" اللسان (نتج).

(٢) هذه العبارة أوردها كثير من النحاة فى حد الاسم، ووصفوها بالصحة . انظر: المتبع فى شرح اللمع ١١٧/١ والمسائل الخلافية: ٥٨ وشرح الجمل ٨٩/١، ٩٠ وأمالى ابن الشجرى ١٥/٢ التبصرة والتذكرة للصيمرى: ٧٤، وهذا الذى ذكروه منتقض بما ذكره الشريف الكوفى، وبقولهم: (أتيتك مقدم الحاج، وخفوق النجم) فهى من المصادر التى تدل على زمان محصل.

(٣) انظر: البيان: ١١ .

(٤) انظر: المسائل الخلافية: ٥٩ .

(٥) انظر: البيان: ٩ .

الأول: نسب الشريف الكوفى إلى الجرمى أنه قال فى تعريف الاسم: "ما حسن معه (يضر) أو (ينفع).

وبعد بحث وجدت أن الذى قال بذلك هو ابن السراج حيث قال: "ومما يقرب على المتعلم أن يقال له: كل ما صلح أن يكون معه (يضر وينفع) فهو اسم، وكل ما لا يصلح معه (يضر وينفع) فليس باسم، تقول: الرجل ينفعنى، والضرب يضرنى"(١).

الثانى: نسب الشريف إلى المبرد أنه قال فى حد الاسم: "ما دل على مسمى تحته" والصحيح أن المبرد قال: "أما الأسماء: فما كان واقعا على معنى، نحو . رجل، وفرس، وعمرو وما أشبه ذلك"(٢).

الثالث: نسب الشريف إلى ابن السراج أنه عرف الاسم بقوله: "الاسم ما دل على معنى عار من الدلالة على الزمان".

وهذه النسبة غير صحيحة، فبالرجوع إلى الأصول لابن السراج وجدته قد ذكر فيه خلاف ما نسب إليه فقال: "الاسم: ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص، فالشخص نحو: رجل، وفرس وبلد، وعمرو، وبكر، وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب، والأكل، والظن، والعلم، واليوم، والليلة، والساعة .... فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهى اسم، وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهى فعل، وأعنى بالمحصل: الماضى، والحاضر، والمستقبل(٣).

ثانيا: حد الفعل

ذكر الشريف الكوفى فى حد الفعل ثلاثة آراء، أيد اثنين منها، ورد الثالث.

أما اللذان أيدهما فهما لسيبويه وأبى على الفارسى، حيث قال: "على أن الفعل كل حده وصح حده: فأما سيبويه فقال(٤): الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء،

---

(١) انظر: الأصول ٣٨/١ .

(٢) انظر: المقتضب ١٤١/١ .

(٣) انظر: الأصول ٣٦/١، ٣٧ .

(١) انظر: الكتاب ١٢/١ .

وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن ولم ينقطع، يقصد أن الفعل أخذ من المصدر، وبنى للأزمنة الثلاثة: الماضى، والحاضر، والمستقبل، وهذا حد تام لا يخرج منه شيء إلى غيره، ولا يدخل فيه شيء من غيره، وهذا متى كان كذلك كان حدا"(١).

ثم قال: "وحد الفعل عند أبى عَلِيّ على ما ذكره فى كتاب الإيضاح(٢) فقال: وأما الفعل فما كان مسندا إلى شيء، ولم يسند إليه شيء، وهذا أيضا حد تام؛ لأن الفعل يخبر به، ولا يخبر عنه، والاسم يخبر به، ويخبر عنه، والحرف لا يخبر به، ولا يخبر عنه، فتميز الفعل عنهما، والإسناد هو الإخبار(٣).

وأما القول الثالث الذى رده الشريف، فهو قول ابن جنى فى حد الفعل: "ما حسن قبله (قد)، أو كان أمرا"(٤)، قال الشريف: "اعلم أن هذا أيضا ليس بحد الفعل؛ لأن فى الأفعال ما لا يحسن قبله (قد)، ولا يكون أمرا، وذلك نحو: (نعم وبئس)، وكذلك (ليس) على مذهبه أيضا فعل، ولا يحسن قبلها (قد)، ولا يكون منها أمر، وكذلك أفعال التعجب، نحو قولك: أحسن بزيد، وأكرم بعمرو، لا تحسن قبلها (قد)، ولا يكون منها أمر"(٥).

واختيار الشريف الكوفى سديد فى تأييده لمذهب سيبويه، ورده لمذهب ابن جنى؛ وذلك لقوة حجته .

---

(٢) انظر: البيان فى شرح اللمع: ١٤ .

(٣) انظر: الإيضاح: ٧ وممن ذكروا هذا الحد غير أبى على الفارسى: أبو البقاء العكبرى فى كتابيه المسائل الخلافية: ٦٩ والمتبع فى شرح اللمع ١٢٥/١ وابن مالك فى التسهيل: ١٣ وابن الخشاب فى المرتجل: ٢١ .

(٤) انظر: البيان: ١٤ .

(٥) انظر: اللمع: ٢ .

(٦) انظر: البيان: ١٣ .

وأما اختياره مذهب أبى على فلا أميل إليه؛ لأن حد أبى على حد رسمى؛ إذ هو علامة، وليس بحقيقى؛ لأنه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظا، وإنما هو تمييز له بحكم من أحكامه(١).

وذكر جمع من النحاة حدا آخر للفعل غير ما ذكر، قد أيدوه وارتضوه، ولا أراه إلا صحيحا كما قالوا، وهو: "ما دل على معنى فى نفسه مقترن بزمان محصل دلالة الوضع"(٢).

ثالثا: حد الحرف

قال ابن جنى فى تعريف الحرف: "والحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وإنما جاء لمعنى فى غيره، نحو: هل، وبل، وقد"(٣).

وبالنظر فى تعليق الشريف الكوفى على هذا النص نجده قد أنكر على ابن جنى الشطر الأول من تعريفه، وأيده فى الشطر الثانى، فقال: "اعلم أنه لما بين علامة الاسم وعلامة الفعل لم يبق غير الحرف، فقال: مالا تحسن فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال فهو حرف، فهذا أيضا ليس بحد، وإنما هو على سبيل التعليم، ثم قال: والحرف ما جاء لمعنى غيره" وهذا حد؛ لأن الحروف معانيها فى غيرها، والأسماء معانيها فى أنفسها، ألا ترى أننا إذا قلنا: زيد، وعمرو، وفرس، ورجل، فمعانيها فى أنفسها، وكذلك إذا قلنا: ضرب، وقتل، وانطلق فهمت المعانى، وإذا قلت: من، وعن، وقد، ورب، فلا يفهم المعنى إلا بأن يضم الحرف إلى اسم أو فعل، فقد صارت معانى الحروف فى غيرها، ومعانى الأسماء والأفعال فى أنفسها"(٤).

---

(١) انظر: المسائل الخلافية: ٦٩ والمرتجل: ٢١ .

(٢) انظر: الأصول لابن السراج١/ ٣٨والمرتجل لابن الخشاب: ١٤وثمار الصناعة فى علم العربية لأبى عبد الله الدينورى الملقب بالجليس:١٤١والمسائل الخلافية: ٦٨والمقرب ١/٤٥.

(٣) انظر: اللمع: ٣ .

(١) انظر: البيان فى شرح اللمع: ١٦ .

وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى فى كتابه وأيده، فقال: "والحرف: ما جاء لمعنى ليس باسم، ولا فعل"(١).

واختيار الشريف الكوفى لهذا المعنى مقبول، وهو ما أجمع عليه النحاة(٢).

ولكنى لا أوافقه فى إنكاره على ابن جنى الشطر الأول من حده للحرف، وهو قوله:

"ما لم تحسن فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال"(٣).

بل هو حد صحيح من ابن جنى، يؤيده قول ابن مالك فى ألفيته بعد أن عرض علامات الأسماء وعلامات الأفعال:

سواهما الحرف كهل وفى ولم فعل مضارع يلى لم كيشم

قال ابن الناظم فى شرحه: "يعنى أن (هل، وفى، ولم) حروف؛ لامتناع كونها أسماء أو أفعالا؛ لعدم صلاحيتها لعلاماتها"(٤).

وقال ابن عقيل: "يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه من علامات الأسماء وعلامات الأفعال"(٥).

وقال ابن برهان: "وحرف المعنى: كلمة لا يصح أن يكون لها شىء من علامات الأسماء والأفعال، وإنما جاءت لمعنى ثالث غير معنى الاسم والفعل"(٦).

---

(٢) انظر: الكتاب ١/١٢ .

(٣) انظر: الجمل فى النحو للزجاجى: ١، والمقدمة الجزولية: ٤، والمرتجل: ٢٣، والملخص فى ضبط قوانين العربية لابن أبى الربيع ١/١٠٢، والمغنى فى النحو لابن فلاح ١/١٧٢، وثمار الصناعة للجليس: ١٤١ والمتبع ١/١٣٠ وابن يعيش ٨/٢ وشرح الجمل ١/٨٨ وترشيح العلل: ١٧ .

(٤) انظر: اللمع: ٣ .

(٥) انظر: شرح ابن الناظم: ١٠ .

(٦) شرح ابن عقيل ١/٢٤، وانظر: شرح التحفه الوردية: ١١، وأوضح المسالك ١/٥٠، والتصريح ١/٤٣، والأشمونى ١/٤٢، ٤٣ .

(١) انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/٥ .

وقال السيوطى: "والحرف لا علامة له وجودية، بل علامته أن لا يقبل شيئا من خواص الاسم، ولا من خواص الفعل"(١).

(٢) الهمع ١/ ٩ .

المبحث الثانى: باب الإعراب والبناء
التفريق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء

لما كان الأعراب متعدد الأنواع احتاجوا أن يلقبوا كل نوع منه بلقب يميزه، ولما كان البناء له أنواع تشابه أنواع الإعراب لقبوه ألقابا غيرها، فقالوا: الإعراب: رفع، ونصب، وجر، وجزم، والبناء: وقف، وفتح، وكسر، وضم(١).

والتساؤل هنا: هل يوجد فرق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء؟

أقول: اختلف النحاة بصريهم وكوفيهم فى التفريق بينهما(٢):

أما الكوفيون فإنهم لا يفرقون بينهما، فيسمون المنصوب مفتوحا، والمرفوع مضموما، والمجرور مكسورا أو مخفوضا؛ وذلك لأنهما يرجعان إلى معنى واحد(٣).

أما البصريون فإنهم يفرقون بينهما؛ ليميزوا بين ما يتغير من الحركات وبين ما لا يتغير.

قال سيبويه: "هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية، وهى تجرى على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والنصب، والفتح والضم والكسر والوقف.... وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل– وليس شىء منها إلا وهو يزول عنه– وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شىء أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف، وذلك الحرف الإعراب.

فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين .... وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس

---

(١) انظر: البيان فى شرح اللمع: ٢٨ .

(٢) انظر المرجع السابق: ٣٣ والمتبع فى شرح اللمع ١٤٩/١ .

(٣) انظر: البيان: ٣٣ .

غير، نحو: (سوف وقد) وللأفعال التى لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التى ليست بأسماء ولا أفعال، ولم تجىء إلا لمعنى "[١].

واختار الشريف الكوفى مذهب البصريين فى التفريق بينهما فقال: "والتحقيق عند نحاة البصريين أن يقال: كل رفع ضم، وليس كل ضم رفعا، وكل نصب فتح، وليس كل فتح نصبا، وكل جر كسر، وليس كل كسر جرا، وكل جزم وقف، وليس كل وقف جزما، وإنما وضعوا للمعرب ألقابا، وللمبنى ألقابا؛ ليفرقوا بين ما ينتقل من الحركات وبين ما لا ينتقل"[٢].

واختياره هذا مقبول، وبه أقول؛ وذلك لوجود الفرق بينهما فى المعنى، وإن كانا متفقين لفظا، فحركات الإعراب حادثة عن عامل، فسموها: رفعا، ونصبا، وجرا، وجزما، وحركات البناء حادثة عن غير عامل، فسموها:ضما، وفتحا، وكسرا، وسكونا، وهذه عادة العرب فى شيئين أو أشياء اتفقت من وجه واختلفت من وجه[٣].

(١) انظر: الكتاب ١٣/١، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧ .

(٢) انظر: البيان: ٣٣ .

(٣) انظر: المتبع ١٤٩/١ وشرح اللمع للأصفهانى ١٩٨/١ .

المبحث الثالث: باب إعراب الاسم الواحد

وفيه مسألة واحدة، وهى:

حكم الممنوع من الصرف إذا أضيف أو اقترن بأل

ذكر الشريف الكوفى، فى هذه المسألة قولين، فقال: "والناس فيه على قولين: فسيبويه[١] ومن وافقه[٢] يقول: إن الألف واللام والإضافة إذا دخلت على الاسم الذى لا ينصرف أزالت عنه شبه الأفعال؛ لأن الألف واللام والإضافة لا يدخلن على الأفعال، فإذا دخلت على اسم لم يبق بينه وبين الفعل مشابهة، فجرى بوجوده الإعراب، وامتنع دخول التنوين لأجل الألف واللام والإضافة؛ إذ كانا لا يجتمعان، وهذا قول معتمد عليه ... ومن الناس من يقول: إن الاسم بدخول الألف واللام أو الإضافة أمن فيه التنوين؛ لأن الجر لا يكاد يوجد إلا والتنوين معه إلا فى حال الألف واللام أو الإضافة، فإذا زال التنوين دخل الكسر فى موضع الجر، وإنما علامة الصرف دخول التنوين"[٣].

واختار الشريف الكوفى قول سيبويه ومن وافقه، وهذا واضح من قوله: "وهذا قول معتمد عليه" ثم ذكر ما يؤيد اختياره بعرض شبهة والرد عليها، فقال: "فإن قيل: فإن حروف الجر إذا دخلت على الأسماء أزالت عنها شبه الأفعال، فيلزمكم على هذا أن تصرفوا كل اسم دخل عليه حرف الحرف، قيل له: الألف واللام والإضافة إذا جعلت فى الاسم الذى لا ينصرف أزالت عنه شبه الأفعال، ثم تدخل العوامل عليه فتصادفه غير مشابه للأفعال، فتعمل فيه، وهذا المعنى غير موجود فى حروف الجر، فإنها تدخل على ما ينصرف وهو مشابه للفعل، فلا ينفذ عملها فيه"[٤].

واختيار الشريف هذا قوى؛ لقوة حجته، ولم يُذكر أن أحدا قال بخلافه .

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٢ .

(٢) ممن وافقه: المبرد فى المقتضب ٢٤/١ وابن السراج فى الأصول ٧٩/٢ .

(٣) انظر: البيان: ٤٧، ٤٨ .

(٤) انظر: البيان: ٤٨ .

تعقيب:

القول الثانى الذى ذكره الشريف الكوفى فى هذه المسألة ولم يعزه لأحد إذا تأملته وجدته مشابها للقول الأول تمام المشابهة فى معناه، إن لم يكن هو هو بالفعل.

وقد بحثت عن صاحب هذا القول الثانى فوجدته سيبويه نفسه– صاحب القول الأول– حيث قال فى كتابه: "وجميع مالا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر؛ لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف، وأدخل فيها الجر كما يدخل فى المنصرف، ولا يكون ذلك فى الأفعال، وأمنوا فيه التنوين، فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل؛ لأنه إنما فعل ذلك به؛ لأنه ليس له تمكن غيره، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم"(١).

وإذا كان الأمر كذلك فلا خلاف فى هذه المسألة، ولا حاجة إلى ما ذكره فى صدرها من اختلاف الناس فيها.

(١) انظر: الكتاب ٢٢/١، ٢٣ .

المبحث الرابع: باب التثنية
فيه مسألة واحدة، وهى: الخلاف فى إعراب المثنى

اختلف النحاة فى إعراب المثنى[١]:

فمذهب البصريين: أن الألف والياء فى المثنى حروف إعراب، وليست بإعراب؛ لأنها إنما زيدت للدلالة على التثنية، ألا ترى أن الواحد يدل على الإفراد، فإذا زيدت دلت على التثنية، فصارت من تمام صيغة الكلام التى وضعت لذلك المعنى، فهى كالتاء فى قائمة، والألف فى حبلى، فكما أن الألف والتاء فيهما حرف إعراب، فكذلك ها هنا.

ومذهب الكوفيين: أن هذه الحروف فى التثنية والجمع على حده إعراب كالحركات فهى بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة؛ لأنها تتغير كتغير الحركات على حسب اختلاف العوامل، فلما تغيرت دل على أنها إعراب.

وقد اختار معظم المتأخرين[٢] مذهب البصريين وأيدوه، ومنهم الشريف الكوفى حيث قال: "اعلم أن مذهب أكثر النحويين أن الألف والياء فى التثنية، والواو والياء فى الجمع هن حروف الإعراب، كالدال من (زيد) والراء من (جعفر)، وانقلابهن من حال إلى حال دليل الإعراب"[٣].

ثم تكلم بعد ذلك عن كيفية إعرابها، فقال: "فإن قال أفتقولون: إن فى هذه الحروف حركة مقدرة كما تقدر على ألف (عصا) وألف (حبلى)، أم ليس فيها حركة مقدرة؟

---

(١) انظر الخلاف فى: الإنصاف فى مسائل الخلاف ٣٣/١ والبيان فى شرح اللمع: ٧٦، ٧٨ وابن يعيش ٣٩/٤، ٤٠ وشرح الرضى على الكافية ٧٤/١، ٧٥ والارتشاف ٦٤/١ وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ٢٩ .

(٢) انظر: ابن يعيش ١٤٠/٤ والإنصاف ٣٦/١، ٣٧ وأسرار العربية: ١٥١، ١٥٢ وشرح ألفية ابن معط للقواس ٢٧٥/١، ٢٧٦ .

(٣) انظر: البيان فى شرح اللمع: ٧٦ .

قيل له: للنحويين فى ذلك جوابان: أحدهما: أن الحركة مقدرة منوية؛ لأن الحروف لما دلت على تمام معنى الكلمة فى ذاتها، وأشبهن ألف (حبلى وعصا) أجرين مجراها.

والجواب الآخر: أنه ليس فيهن حركة؛ من أجل أن المعرب إذا وقف عليه سقطت حركته، نحو: ضرب زيدْ، وكذلك النون فى تفعلان، ويفعلان، وتفعلون، وتفعلين تذهب للجزم والنصب، وهى إعراب فى حال الرفع، ففى هذا الموضوع أحرى أن لا تقدر.

والدليل على صحة ذلك: أن النون جعلت عوضا من الحركة والتنوين، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه، وهذا مذهب سيبويه، والذى يعتمد عليه"[١].

وما ذكره الشريف من نسبة هذا الكلام إلى سيبويه فيه نظر؛ وذلك لأن سيبويه لم يقل به، بل قال: "واعلم أنك إذا تنبت الواحد لحقته زيادتان: الأولى: حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، ويكون فى الرفع ألفا، ولم يكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية، ويكون فى الجر ياء مفتوحا ما قبلها .... ويكون فى النصب كذلك.... وتكون الزيادة الثانية نونا"[٢].

فأنت ترى من خلال نص سيبويه أنه لم يزد على أن حروف المد واللين فى المثنى هى حروف إعراب– كما قال الشريف فى صدر كلامه–.

ثم اختلف فهم النحاة عنه فى هذه المسألة؛ لعموم كلامه.

فمنهم من قال: إن المثنى والمجموع على حده معربان بحركات مقدرة، كالمقصور، قياسا على مذهبه فى الأسماء الستة[٣].

ومنهم من قال: الإعراب مقدر عند سيبويه على الحروف؛ لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين[١]، وهذا ما رجحه الشريف[٢]، وصرح بنسبته إلى سيبويه .

---

(١) انظر: البيان : ٧٧

(٢) انظر: الكتاب ١/١٧ .

(٣) انظر: الارتشاف ١/٢٦٤ .

والذى أرجحه وأميل إليه فى هذه المسألة هو مذهب الكوفيين؛ وذلك لخلوه من التكلف؛ إذ لا حذف ولا تقدير.

ويمكن رد مذهب البصريين وتفنيده بأنه لا مانع أن يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع على حده قبل كونه حرف الإعراب علامة الإعراب أيضا، فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الإعراب معا، إذ لا تنافى بينهما، ثم نقول: الدال على معنى التثنية والجمع هو: الألف والواو والياء، وهن علامات لفظية، كما أن فهم الإعراب من هذه الحروف يضعف القول الأول القائل بأن الحركات مقدرة[٣].

فإن قيل: كيف يكون الاسم معربا بلا حرف إعراب؟

أقول: هذا يلزم إذا أعرب الاسم بالحركات؛ لأنها لابد لها من حروف تظهر عليها، فأما إذا أعرب الاسم بالحروف، فإن الحرف لا يحتاج إلى حرف آخر يقوم به[٤].

(١) انظر: شرح الرضى على الكافية ١/٧٥ .
(٢) انظر: البيان: ٧٧ .
(٣) انظر: شرح الرضى على الكافية ١/٧٥.
(٤) انظر: المرجع السابق.

المبحث الخامس: باب ذكر الجمع

القول فى أصل جمع المذكر السالم، أفى الصفات هو أم فى الأعلام؟

أورد الشريف الكوفى خلافا بين النحويين فى هذه المسألة فقال: "واختلف النحويون فى جمع المذكر: أأصله فى الصفات أم أصله فى الأعلام؟"(١).

والحق أننى بحثت فيما وقعت عليه يدى من كتب النحو، فلم أجد أحدا من النحاة ذكرها، ولا أشار إليها، وإنما الذى ذكروه: أن ما يجمع هذا الجمع يشترط فيه أحد شرطين(٢):

أحدهما: أن يكون علما لمذكر عاقل، خاليا من تاء التأنيث، ومن التركيب نحو: زيد، وعامر، ومحمد.

ثانيهما: أن يكون صفة لمذكر عاقل، نحو: ضارب وكاتب وعامر، وعاقل. قال ابن مالك مشيرا إلى ذلك.

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمعِ عامرٍ ومُذنبِ

وعلى أية حال فإن الشريف الكوفى اختار المذهب القائل بأن الصفات هى الأصل فى هذا الجمع، ومن ثم قال: "وأكثر أصحابنا من النظار فى علم العربية يذهبون إلى أن أصله فى الصفات، والقياس يدل عليه، فأما من قال: إن الأصل فيه للأعلام فإنه ذكر أن أكثر الأعلام لا تغير، وقد رأينا الصفات تجمع جمع التكسير لكثرة كونها لغير أولى العلم.

والجواب عن ذلك(٣): أن الأسماء الأعلام– وإن كانت على هذا– فالحكم فيها ألا تجمع، ألا ترى أن العلمية الموجبة للتعريف تزول عنها بالجمع حتى تزاد فيها الألف واللام للتعريف، وإذا كانت العلمية تزول بدخول الجمع عُلم أن الجمع ليس

---

(١) انظر: البيان فى شرح اللمع: ٨٦ .

(٢) انظر: شرح ابن الناظم: ٢٥، وشرح ابن عقيل١/٦١ والهمع ١/٤٥ وشرح الأشمونى ١/ ٨٠، ٨١ .

(٣) الكلام للشريف الكوفي.

بأصل للأعلام، وأن الأصل هو الصفات، وأيضا فإن الصفة تجرى على فعل المذكر وفعل المؤنث، نحو قولك: قائمون وقائمات، فلابد من التصحيح؛ لأنك لو كسرت لم يقع بين المذكر والمؤنث فرق، فضعف التكسير فى الصفات، وقوى فى الأسماء"(١).

واختيار الشريف سديد؛ وذلك لصحة ما ذكر من أدلة.

والله أعلم

(١) انظر: البيان فى شرح اللمع: ٨٦ .

المبحث السادس: باب الأفعال

وفيه مسألة واحدة، هى: الأصل فى المشتقات

اختلف النحاة فى أصل المشتقات: هل هو المصدر، أو الفعل[١]؟

فالبصريون يرون أن المصدر هو أصل المشتقات، والفعل والوصف مشتقان منه.

والكوفيون يرون أن الفعل هو أصل المشتقات، والمصدر مشتق منه.

وقد اختار الشريف الكوفى مذهب البصريين، وقام بعرض أدلتهم، وعرض بعض أدلة الكوفيين وتفنيدها، ومن ثم قال: "واعلم أنهم قد اختلفوا: هل الأفعال مأخوذة من المصادر، أو المصادر مأخوذة من الأفعال؟

فذهب سيبويه[٢] والبصريون إلى أن الأفعال مشتقة من المصادر.

وذهب الفراء[٣] والكوفيون إلى أن المصادر مشتقة من الأفعال.

واحتج البصريون بأشياء منها أن الفعل يدل على حدث وزمان معلوم، والمصدر يدل على حدث فقط، فعلم أن المصدر أول؛ لأن الواحد قبل الاثنين؛ إذ الواحد أحد الشيئين الذى دل الفعل عليهما.

الثانى: أن الفعل له أمثلة من الماضى والحاضر والمستقبل، نحو: ضرب، ويضرب، وتضرب، ونضرب، والمصدر واحد من جميع ذلك، فصار المصدر هو الذى تصاغ منه أمثلة الفعل المختلفة؛ لأنه واحد يوجد فى جميعها، بيان ذلك: أن الذهب والفضة نوع واحد تصاغ منهما الصور الكثيرة، وهما الأصل فى تلك الصور.

---

(١) انظر هذا الخلاف فى: الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢٣٥/١ وابن يعيش ١١٠/١ والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٦ مسألة رقم: ٦ وشرح الرضى ١٩٢/٢ وأوضح المسالك ١٨٣/٢ وشرح ابن عقيل ١٧١/٢ وائتلاف النصرة: ١١١ . والتصريح ٣٢٥/١ وشرح الأشمونى ١١٢/٢ .

(٢) انظر: الكتاب ٢٠/١، ٢١ .

(٣) انظر: البيان: ٩٧ .

الثالث[١]: أن الأسماء أصل، والأفعال فرع عليها، فعلم أن الفرع مأخوذ من الأصل، ومما يدل على ذلك تسمية المصدر مصدرا، والمصدر فى اللغة: هو الموضع الذى يصدر عنه، كقولهم: مصدر الإبل وموردها للموضع الذى تصدر عنه وترده، فعلم أن المصدر أصل، والفعل صدر عنه؛ لتسميته مصدرا.

فإن قيل: إذا كان المصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحته، فهلا دل ذلك على أن الفعل أصل[٢] ؟، قيل له: فى ذلك جوابان:

أحدهما: أن الأصل قد يعتل باعتلال فرعه إذا كان كل واحد منهما يبنى على صاحبه، ألا ترى أنا بنينا الفعل المضارع وهو أصل على الماضى وهو فرع، نحو: يضربن على (ضربن)، و(ضربن) فرع.

الثانى: أن المصادر التى لا علة فيها ولا زيادة لا تجىء إلا صحيحة، نحو: ضربته ضربا، ووعدته وعدا، وإنما تعتل فى الزيادة والتغيير"[٣].

والراجح عندى هو مذهب البصريين، وذلك لقوة أدلتهم وكثرتها، وهو اختيار الشريف الكوفى، وكذلك لضعف أدلة الكوفيين وبطلانها– كما رأيت–

(١) الكلام للشريف الكوفى.

(٢) هذا من أدلة الكوفيين .

(٣) انظر: البيان فى شرح اللمع: ٩٦، ٩٧، ٩٨ .

المبحث السابع: باب المبتدأ

وفيه مسألة واحدة، وهى: عامل الرفع فى المبتدأ والخبر.

اختلف النحويون فى عامل الرفع فى المبتدأ والخبر على خمسة مذاهب(١):

الأول: مذهب سيبويه: يرى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء؛ لأنه بنى عليه، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ؛ لأنه مبنى عليه(٢).

وهو اختيار أكثر المتأخرين(٣).

الثانى: مذهب الأخفش: يرى أن الابتداء هو عامل الرفع فى المبتدأ والخبر معا(٤).

الثالث: مذهب المبرد: يرى أن الابتداء رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ(٥).

وإليه ذهب الأنبارى وابن برهان وابن يعيش(٦).

الرابع: أن المبتدأ والخبر مرفوعان بالتجرد من العوامل اللفظية، وهو اختيار الزمخشرى وابن عصفور(٧).

---

(١) انظر: الخصائص ١٠٩/١، ١٦٦، البيان فى شرح اللمع: ١٠٠، ١٠١، والإنصاف ٤٤/١، وشرح التسهيل ٢٦٩/١ وسبك المنظوم لابن مالك: ٩١، وشرح وابن يعيش ٨٤/١ والارتشاف ٢٨/٢، وتوضيح المقاصد للمردى ٢٧٢/٢، وشرح ابن الناظم: ١٠٧ والتصريح ١٥٨/١ والهمع ٩٤/١ .

(٢) انظر: الكتاب ٢٧٨/١ (بولاق).

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٧٠/١ وابن الناظم ١٠٨١ وشرح المرادى ٢٧٢/٢ وأوضح المسالك ١٩٣/١ .

(٤) انظر: معانى القرآن للأخفش ٩/١ .

(٥) انظر: المقتضب ١٢٦/٤ .

(٦) انظر: الإنصاف ٤٦/١ وشرح اللمع ٣٣/١، ٣٤ وابن يعيش ٨٦/١ .

(٧) انظر: المفصل: ٢٢ والشرح الكبير ٣٥٦/١، ٣٥٧ .

الخامس: مذهب الكوفيين: يرون أن المبتدأ رفع الخبر، وأن الخبر رفع المبتدأ، فهما مترافعان؛ وذلك لأن كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر، واختاره أبو حيان والسيوطى(١).

والراجح عندى من تلك المذاهب هو مذهب سيبويه، وهو اختيار الشريف الكوفى، وذلك لسلامته مما يرد على غيره من اعتراضات.

قال ابن مالك: "وقوله هو الصحيح؛ لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة"(٢).

وقال المرادى: "ومذهب سيبويه أعدل المذاهب"(٣).

وأما المذاهب الأخرى فعليها مآخذ واعتراضات، وهى كما يلى:

أما مذهب الأخفش القائل بأن الابتداء هو عامل الرفع فى المبتدأ والخبر معا، فضعيف؛ وذلك لأن الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع، فالمعنى إذا جعل عاملا كان أضعف العوامل، وكان أحق ألا يعمل رفعين دون إتباع(٤).

وأما مذهب المبرد القائل بأن الابتداء رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ، فمردود؛ لأنه يقتضى كون العامل معنى متقويا بلفظ، والمعروف أن يكون العامل لفظا متقويا بلفظ، كتقوى الفعل بواو المصاحبة، أو أن يكون العامل لفظا متقويا بمعنى، كتقوى المضاف بمعنى اللام أو من، فالقول بأن الابتداء عامل مقوى بالمبتدأ لا نظير له فوجب رده(٥).

---

(١) انظر: الارتشاف ٢٩/٢ والهمع ٩٥/١ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٠٧/١ .

(٣) توضيح المقاصد ٢٧٢/٢ وانظر الأشمونى ١٩٤/١ .

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٧٠/١ .

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢٧١/١ والمساعد ٢١٣/١ .

وأما المذهب القائل بأن المبتدأ والخبر مرفوعان بالتجرد من العوامل اللفظية، فمردود أيضا؛ لأنه جعل التجرد عاملا، وإنما هو شرط فى صحة عمل الابتداء(١).

وأما مذهب الكوفيين القائل بأن المبتدأ والخبر مترافعان، فضعيف؛ لأنه يؤدى إلى محال، وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المعمول، وإذا قلنا: إنهما مترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال؛ لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولا وآخراً فى حال واحدة، وما يؤدى إلى المحال محال(٢).

وشىء آخر يدل على ضعف مذهبهم، وهو أنه يجوز دخول العوامل اللفظية على المبتدأ والخبر، نحو: كان زيد أخاك، وإن زيدا أخوك، وظننت زيدا أخاك، فلو كان كل واحد منهما عاملا فى الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره(٣).

فبان بذلك ضعف تلك المذاهب وبطلانها، ولم يبق إلا مذهب سيبويه، وهو اختيار الشريف الكوفى، لسلامته مما ورد على غيره من موانع الصحة– كما قال ابن مالك آنفا– . والله أعلم .

تنبيه:

نسب الشريف الكوفى إلى سيبويه أنه يرى رأى الكوفيين فى عامل الرفع فى المبتدأ والخبر، فقال: وعند نحاة الكوفيين أن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، أو يسمونهما المترافعين، وقد مضى فى كلام سيبويه ما يدل على ذلك؛ لأنه تارة يجعل المبتدأ هو الذى رفع الخبر، وتارة يقول: إن الابتداء رفع الخبر كما رفع المبتدأ"(٤).

والصحيح أن سيبويه لم يقل ذلك إنما صرح فى كتابه بما هو مشهور من مذهبه فى هذه المسألة من أن المبتدأ مرتفع بالابتداء، أن الخبر مرفوع بالمبتدأ؛ لأنه

---

(١) انظر: المرجعين السابقين.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٨/١ وابن يعيش ٨٤/١ وثمار الصناعة: ٢٥٠، ٢٥١.

(٣) انظر: الإنصاف ٤٨/١ وابن يعيش ٨٤/١ وثمار الصناعة: ٢٥٠، ٢٥١ .

(٤) انظر: البيان: ١٠١ .

مبنى عليه، ومن ثم قال: "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدمته أو أخرته، وذلك قولك: فيها عبد الله قائما، وعبد الله فيها قائما، فعبد الله ارتفع بالابتداء"(١).

وقال فى موضع آخر: "فأما ما يبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء"(٢).

❁❁❁

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٨٨ .

(٢) انظر: الكتاب ١٢٧/٢ .

المبحث الثامن: باب كان وأخواتها

وفيه مسألتان: الأولى: (سبب رفع اسم كان ونصب خبرها)

اختلف النحويون فى سبب رفع اسم كان ونصب خبرها(١).

فالبصريون يرون أن المبتدأ قد ارتفع بعد كان تشبيها بالفاعل من حيث إنه واقع بعد فعل، وإن لم يكن فاعلا فى الحقيقة فهو مشبه بالفاعل، وانتصب الخبر تشبيها بالمفعول به، وإن لم يكن مفعولا من حيث إنه واقع بعد فعل واسم، كقولك: ضرب زيد عمرا.

ويرى الكوفيون أن الاسم بعد كان رفع بالابتداء، أى أنه مبتدأ على ما كان عليه قبل دخولها، والخبر منصوب على الحال.

واختار الشريف الكوفى مذهب البصريين، ورد مذهب الكوفيين، وفنده بقوله: "وعند الكوفيين أن الاسم بعد كان رفع بالابتداء على ما كان عليه قبل دخولها، والخبر منصوب على الحال، وهذا لا يصح؛ لأن الخبر يكون معرفة، والحال لا يكون معرفة إلا فى النادر، والخبر يقع معرفة فى الأكثر الشائع، نحو قولك: كان زيد أخاك، وكان عمرو أباك، وأشباه ذلك"(٢).

واختياره هذا صحيح، ومما يدل على صحته أيضا قول أبى الحسن المجاشعى(٣): "ومما يدلك أنها ليست أفعالا حقيقية؛ لأن اسم الفاعل والمفعول فيها كشىء واحد، تقول: كان زيد أخاك، فالأخ زيد فى المعنى، وإذا قلت: ضرب زيد أخاك، كان زيد غير الأخ، وتقول: ضرب زيد عمرا، فيقال: ما فعل زيد؟ فتقول:

---

(١) ينظر هذا الخلاف فى: البيان فى شرح اللمع: ١٣٩ والتبيين مسألة رقم (٤٤) والهمع ١١٠/١ وشرح الأشمونى ٢٢٦/١ .

(٢) انظر: البيان فى شرح اللمع: ١٣٩ .

(٣) هو: على بن فضال بن على بن غالب المجاشعى، نسبة إلى مجاشع بن دارم، يتصل نسبه بالفرزدق الشاعر الأموى، له مصنفات كثيرة، منها: المقدمة فى النحو، وشرح معانى الحروف، وغيرها، توفى سنة ٤٧٩ هـ انظر ترجمته فى معجم الأدباء ٩٠/١٤ وإنباه الرواه ٢٩٩/٢ وبغية الوعاة ٢/ ١٨٣ .

الضرب، ولو قلت: كان زيد أخاك، فقيل لك: ما فعل زيد؟ لم يجز أن تقول: الكون"[١].

يقصد أنها تدل على الزمان المجرد، ولا دلالة فيها على الحدث، ولذا فارقت الأفعال الحقيقية[٢].

المسألة الثانية: (ليس بين الفعلية والحرفية)[٣]

نفى الشريف الكوفى أن تكون ليس فعلا، مخالفا فى ذلك ابن جنى وجمهور النحاة وذهب إلى القول بحرفيتها وفاقا لأبى على الفارسى، فقال: "فأما (ليس) فعند صاحب اللمع أنها فعل[٤].... والذى كان يعتمده شيخنا[٥] –رحمه الله– وهو مذهب أبى على الفارسى[٦]– أنها حرف ضد كان، فتعمل عمل (كان)، ألا ترى أنك تنفى بها الحال، كما تثبت بـ (كان) ما مضى، وقولهم بأن الضمير قد يتصل بها على حد اتصاله بالفعل، فإن ذلك لا يدل على أنها فعل؛ لأن الضمير قد يتصل بالاسم فى نحو قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ﴾[٧]، ولكن اتصال الضمير بها على هذا الوجه أجراها مجرى الفعل حتى جاز تقديم خبرها على اسمها"[٨].

---

(١) انظر: شرح عيون الإعراب لأبى الحسن المجاشعى: ١٠٦ تحقيق د/ عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب ٢٠٠٥م.

(٢) انظر: المرجع السابق، تعليق الدكتور عبد الفتاح سليم حاشية رقم (٢) .

(٣) ينظر هذا الخلاف فى: البيان فى شرح اللمع: ١٤٣ وشرح المقرب المسمى (التعلقية) لابن النحاس ٣٩٦/١، ٣٩٧ وشرح عيون الإعراب للمجاشعى: ١٠٦ وأمالى ابن الشجرى ٣٨٢/٢، ٣٩٠ والمتبع ٢٥٦/١، ٢٥٧ وشرح الرضى ٢١٢/٥ والجنى الدانى: ٤٩٤ والمغنى ٢٩٣/١ .

(٤) انظر: اللمع: ٣١.

(٥) هو شيخه زيد بن على.

(٦) انظر: المسائل البصريات: ٨٣، والمسائل المنثورة: ١٦٠

(٧) سورة الحاقة: الآية ١٩

(٨) انظر: البيان: ١٤٣ .

ويبدو أن أحدا من النحاة لم يذهب إلى حرفية (ليس) سوى أبى على الفارسى نص على ذلك ابن النحاس[١] فى تعليقته فقال: "لم يختلف أحد فى فعلية شىء منها إلا (ليس)، فإن أبا على– رحمه الله– ذكر فى المسائل الحلبيات[٢] أن (ليس) حرف، وطول فى الاستدلال على ذلك، وكذلك استدل أيضا على حرفيتها فى أول الإيضاح الشعرى[٣] لـه، وكذلك نقل عن ابن السراج– رحمه الله– أنه قال: أنا أفتى بفعلية (ليس) تقليدا[٤] منذ زمن طويل"[٥].

وقال الرضى: "سيبويه[٦] والأكثرون على أنه فعل غير متصرف، وقال أبو على فى أحد قوليه: إنه حرف.... قال أبو على: وأما إلحاق الضمير به فى: لست ولستما ولستم فلتشبيهه بالفعل؛ لكونه على ثلاثة"[٧].

تنبيـــه:

نسب ابن النحاس[٨] فيما حكاه عن أبى على الفارسى، وكذلك المرادى[٩] وابن هشام[١٠]، نسبوا إلى ابن السراج أنه قال بحرفية ليس.

---

(١) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبى نصر بهاء الدين بن النحاس الحلبى كان عالما بالنحو واللغة والتصريف صنف شرح المقرب المسمى التعليقة، وليس لـه مصنف سواه، توفى سنة ٦٩٨ هـ انظر: الوافى بالوفيات ٢٠/٢ والبغية ١٣/١ .

(٢) انظر: المسائل الحلبيات: ٢١٩ – ٢٢٢ والبغداديات: ٣٤ .

(٣) انظر: الإيضاح الشعرى: ١٠ – ١٤ .

(٤) لم أعثر عليه فى الأصول .

(٥) انظر: التعليقة لابن النحاس ٣٩٦/١، ٣٩٧ .

(٦) انظر: الكتاب ٣٣٥/١.

(٧) انظر: شرح الرضى ٥ / ٢١٢ .

(٨) انظر: التعليقة ٣٩٧/١ .

(٩) انظر: الجنى الدانى: ٤٩٤ .

(١٠) انظر: المغنى ٢٩٣/١ .

والصحيح أن ابن السراج لم يقل ذلك، بل صرح بفعليتها، فقال: "فأما ليس، فالدليل على أنها فعل – وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل– قولك: ليست، كما تقول: ضربت، ولستما، كضربتما، ولسنا، كضربنا، ولسن، كضربن، ولستن، كضربتن، وليست أمة الله ذاهبة، كقولك: ضربت أمة الله زيدا"(١).

كما ذكرها فى موضع آخر تحت عنوان: "الأفعال التى لا تتصرف"(٢).

والذى أراه فى هذه المسألة أن (ليس) فعل ماض غير متصرف– كما قال ابن الشجرى(٣)– بدليل اتصال ضمائر الرفع بها، نحو: لستُ، ولستَ، ولستِ، وليسا، وليسوا، ولسنا، ولسن، وكذلك لحاق تاء التأنيث، نحو: ليستْ.

وهذه الضمائر لا تتصل إلا بالأفعال.

وأما ما ذكروه من أن الضمائر قد تتصل بالأسماء، فليس بحجة؛ وذلك لأن الضمائر التى تتصل بالأسماء ليست ضمائر رفع .

فما ذكروه إخراج لليس عما استقر لها من الفعلية.

وقال الرضى: "والأولى: الحكم بفعليته؛ لدلالة اتصال الضمير به عليه، وهى لا تتصل بغير صريح الفعل إلا نادرا"(٤).

❁❁❁

(١) انظر: الأصول لابن السراج ٨٢/١، ٨٣ .
(٢) انظر: الأصول ٢٢٨/٢.
(٣) انظر: أمالى ابن الشجرى ٣٩٠/٢ .
(٤) انظر: شرح الرضى على الكافية ٢١٢/٥ .

المبحث التاسع: (باب (لا) فى النفى)

وفيه مسألة واحدة وهى:

حكم الفتحة فى اسم(لا) النافية للجنس، هل هى فتحة بناء أو فتحة إعراب؟

من المعلوم أن (لا) النافية للجنس تعمل عمل إن فتنصب الاسم، وترفع الخبر، ولا تنصب إلا النكرات .

واختلف النحاة فى نصب اسمها: هل فتحته فتحة بناء، أو فتحة إعراب[١]؟

فمذهب سيبويه[٢]: أن الفتحة فيه فتحة إعراب لا فتحة بناء، ولكنها منع منها التنوين، لمشابهتها (خمسة عشر)؛ لأنها لا تفارق ما تعمل فيه، كما أن (خمسة) لا تفارق (عشر).

ومذهب الكوفيين والمبرد من البصريين: أن الفتحة فيه فتحة بناء[٣].

واختار الشريف الكوفى مذهب الكوفيين والمبرد، فقال بعد أن عرض أقوال النحاة وآراءهم: "والذى يجب أن يعتمد فى هذا الباب أن (لا) لما دخلت على الأسماء والنكرات ولم تفارقها، وكثرت معها حذفوا التنوين منها، وبنوها على أخف الحركات، وهى الفتحة؛ لكثرة دورانها، فصار الاسم الواقع بعد (لا) مبنيا على الفتحة، كما بنى (زيد) فى النداء، فى قولنا: يا زيد، على الضم"[٤].

والذى أميل إليه وأرجحه هو اختيار الشريف الكوفى تبعا للكوفيين والمبرد، وذلك للأسباب التالية[٥]:

---

(٥) ينظر هذا الخلاف فى: البيان فى شرح اللمع: ١٩٣، ١٩٤ والمتبع فى شرح اللمع ٢٩٤/١، ٢٩٥ والإنصاف ٣٦٦/١ رقم (٥٣) وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٠/٢ وشرح الرضى على الكافية ٢٨٧/١.

(٦) انظر: الكتاب ٣٤٥/١ .

(٧) انظر: المقتضب ٣٥٧/٤ والإنصاف ٣٦٦/١ .

(٨) انظر: البيان فى شرح اللمع: ١٧٤ .

(٩) انظر: المتبع ٢٩٣/١ وشرح ابن الناظم: ١٣٤ .

أولا: أن اسم (لا) متضمن معنى الحرف، وهو (من)؛ وذلك لأن (لا) إذا دخلت على نكرة، وأريد فيها معنى النفى العام قدرت فيها (من)؛ لأن (من) هى الموضوعة للجنس، فإذا قلت: لا رجل فى الدار، وأنت تريد نفى الجنس كله لم يصح إلا بتقدير (من).

كما أن القول السابق مبنى على جواب سؤال محقق أو مقدر، فإذا قيل: هل من رجل فى الدار؟ كان من الواجب أن يقال: لا من رجل فى الدار؛ ليكون مطابقا للسؤال، إلا أنه لما جرى ذكر من فى السؤال استغنى عنه فى الجواب، فحذف فقيل: لا رجل فى الدار، فتضمن معنى (من) فبنى لذلك.

ثانيا: أنه ركب مع (لا) كما ركبت (خمسة عشر)؛ لأنها لا تعمل إلا إذا اتصلت بالاسم، فكأنها خمسة مع عشر، فكما أن خمسة عشر مبنية، فكذلك ها هنا[١].

ثالثا: أن الاسم لو كان معربا لنون، فمنع تنوينه دليل على بنائه[٢].

رابعا: أن أكثر المتأخرين أيدوا القول ببناء اسمها[٣].

---

(١٠) انظر: المقتضب ٣٥٧/٤ والمتبع ٢٩٤/١ .

(١١) انظر: المتبع ١/ ٢٩٥ .

(١٢) انظر: الملخص فى ضبط قوانين العربية لابن أبى الربيع ٥١٠/١ والمقدمة الجزولية فى النحو: ٢١٨ والإنصاف ٣٦٧/١ وشرح ابن يعيش ١٠٥/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٠/٢، والتسهيل: ٦٧ والمتبع ٢٩٣/١، وشرح ابن الناظم: ١٣٤، وأوضح المسالك ٧/٢، وشرح ابن عقيل ٨/٢، والتصريح ٢٣٨/١، والهمع ١/ ١٤٤ وشرح الأشمونى ٦/٢، ٧ .

المبحث العاشر: (باب ظرف المكان)

وفيه مسألة واحدة، وهى: تعدى الفعل إلى الظرف المختص بحرف الجر

ذهب الشريف الكوفى إلى أن الظرف إذا كان مختصا فإنه لا يتعدى إليه الفعل، خلافا للفراء، ومن ثم قال: "وأما ما كان مختصا كالسوق والمسجد والبيت والدار، فإنه كزيد وعمرو، فلا يتعدى إليه الفعل إلا أن يكون متعديا إلى مفعول به، فلا تقول: قمت السوق، ولا سرت بغداد؛ لأن ذلك صار كالجثث المخصوصة.

وحكى عن بعضهم أنه أجاز[١]: ذهبت الشام واليمن، شبهه بالمبهم إذا كان مكانا، وكان يقع عليه المذهب والمكان، وهذا شاذ؛ لأنه ليس فى (ذهب) دليل على الشام، وفيها دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبت الشام: دخلت البيت؛ لأن الأصل فيه: دخلت إلى البيت، ثم توسعوا، فحذفوا حرف الجر، وكذلك: ذهبت إلى الشام، توسعوا فحذفوا"[٢].

والدليل على صحة ما ذهب إليه الشريف أن (دخلت) نقيض (خرجت)، وأنت لا تقول: خرجت البيت، وإنما تقول: خرجت من البيت، فكذلك دخلت بهذه المثابة.

ويدل عليه أيضا أنك لا تقول: دخلت الأمر، وإنما تقول: دخلت فى الأمر، ولو كان (دخلت) متعديا لقلت: دخلت الأمر، كما تقول: دخلت البيت، وإنما العرب توسعت، فأسقطت الجر[٣].

والفراء نفسه صرح بجواز إسقاط حرف الجر فى هذا وأمثاله؛ لكثرة استعمالهم إياه، فقال: "العرب تقول: إلى أين تذهب؟ وأين تذهب؟ ويقولون: ذهبت الشام، وذهبت السوق، وانطلقت الشام، وانطلقت السوق، وخرجت الشام، سمعناه فى هذه الأحرف

---

(١) انظر: الهمع ٢٠٠/١ حيث ذكر السيوطى أن ذلك قد حكى عن الفراء.

(٢) انظر: البيان فى شرح اللمع: ٢٠٩ .

(٣) انظر: المرجع السابق: ٢٠٩، ٢١٠ .

الثلاثة (خرجت، انطلقت، وذهبت) ... استجازوا فى هذه الأحرف إلقاء (إلى)؛ لكثرة استعمالهم إياه"[١].

وذكر الفراء مثل ذلك فى مواضع كثيرة[٢].

❁❁❁

(١) انظر: معانى القرآن للفراء ٢٤٣/٣ .

(٢) انظر: معانى القرآن ١٩/١، ٢٢، ٩٢ – ١٤/٢، ٢٠، ١٦٥ – ٢٤٥/٣، ٢٤٦.

المبحث الحادى عشر: (باب المفعول معه)

وفيه مسألة واحدة، وهى:

حكم الملابسة بين الفاعل والمفعول فى هذا الباب من حيث القياس والسماع

من المعلوم أن المفعول فى هذا الباب لا يصح حتى يكون بينه وبين الفاعل ملابسة، فمثلا قولهم: جاء البردُ والطيالسةَ، يراد به أنهما جاءا معا، بخلاف قولك: جاء زيد وعمرو؛ لأن الثاني ليس بينه وبين الأول ملابسة؛ لأنه يحتمل أنه جاء بعده أو قبله(١).

ولكن الإشكال فيه هو: هل يجوز القياس عليه ؟

قال الشريف الكوفى: "وهذا الباب اختلف فيه: فمنهم من يقيس عليه، ومنهم من لا يتجاوز السماع فيه، وهو الصواب عندي"(٢).

فالشريف الكوفى وقفه على السماع، وصوبه كما ترى.

وممن قاسوا عليه أبو الحسن الأخفش، قال ابن يعيش: "قال أبو الحسن الأخفش: قوم من النحويين يقيسون هذا فى كل شيء؛ لكثرة ما جاء منه، وهو مذهب أبى الحسن، وقوم يقصرونه على السماع؛ لأنه شيء وقع موقع غيره، فلا يصار إليه إلا بسماع من العرب، ويوقف عنده"(٣).

وقال الرضى: "وفى كون المفعول معه قياسا خلاف: ذهب الأخفش وأبو على إلى كونه قياسا، وقال بعضهم: هو سماعى لا يتجاوز ما سمع منه"(٤).

---

(١) انظر: البيان: ٢١٦ وابن يعيش ٥٢/٢ والرضى ٤٢/٢ .

(٢) انظر: البيان ٢١٦ .

(٣) انظر: ابن يعيش ٢/ ٥٢ وشرح الرضى ٤٢/٢

(٤) انظر: شرح الرضى ٤٢/٢ .

والذى أراه: أنه يجوز القياس عليه فى كل اسم استكمل الشروط[1]، وهو ما اقتضاه إيراد ابن مالك له في ألفيته، حيث بوب له مع الأبواب القياسية، ولم ينبه على أنه سماعى[2]، حيث قال:

ينصب تالى الواو مفعولا معه ... فى نحو سيرى والطريق مسرعه
بما من الفعل وشبهه سبق ... ذا النصب لا بالواو فى القول الأحق
وبعد ما استفهام أو كيف نصب ... بفعل كون مضمر بعض العرب

إلى آخر ما قال فى هذا الباب.

❁❁❁

(١) من هذه الشروط أن يكون بعد الواو، وأن يكون بعد فعل لازم أو متعد، وأن تكون بين المفعول والفاعل ملابسة، وأن تكون الواو بمعنى مع . انظر المفصل للزمخشرى: ٥٦، ٥٧ .

(٢) انظر: شرح الأشمونى ١٤١/٢ وحاشية الصبان ١٤١/٢ .

المبحث الثانى عشر: باب العطف، وهو النسق (معنى الــواو)

ذكر الشريف الكوفى أن الواو تكون لمطلق الجمع بإجماع النحاة، نقلا عن السيرافى، فقال:

"قال أبو سعيد فى الشرح[١]: أجمع النحويون من البصريين والكوفيين على أن الواو لا توجب تقديم ما قدم لفظه ولا تأخير ما أخر لفظه"[٢].

وأيد الشريف الكوفى هذا الإجماع، وذكر من الأدلة ما يقويه، فقال: "والدليل على صحة ذلك قوله تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[٣]. فقدم السجود على الركوع ..... " وقال: "...والدليل على ذلك أنك تقول: المال بين زيد وعمرو، وهذا جمع لهما فى الاستحقاق، واختصم زيد وعمرو، والعلة فيه: أن الواو جعلت فى الاسمين المختلفين بمنزلة الألف فى الاسمين المتفقين، فإذا قلت: جاء الزيدان والعمران، لم يدل على تقديم أحدهما، ولا تأخيره، فكذلك الواو بمثابة الألف"[٤].

وبالنظر فى كلام الشريف فيما بعد تراه ينقض هذا الإجماع، فيقول: "وحكى أصحاب الشافعى عن الفراء وثعلب أنها للترتيب"[٥].

ففى هذا القول نجده قد نسب القول بإفادتها الترتيب إلى الفراء[٦]، ولم يثبت، وإنما قال بهذا المعنى جمع من النحاة غيره ذكرهم السيوطى، فقال: "وقال قطرب والربعى، وهشام، وثعلب، وغلامه أبو عمرو الزاهد أبو جعفر الدينورى: هى للترتيب،

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافى ١٥٠/٢ .
(٢) انظر: البيان: ٢٩٦ .
(٣) سورة آل عمران الآية: ٤٣ .
(٤) انظر: البيان: ٢٩٦ .
(٥) المرجع السابق .
(٦) لم أعثر عليه فى معانى القرآن للفراء، وممن نسبوه إلى الفراء سوى الشريف الكوفى حكاية عن أصحاب الشافعى ابن هشام فى مغنى اللبيب ٣٥٤/٢ .

قالوا: لأن الترتيب فى اللفظ يستدعى سببا، والترتيب فى الوجود صالح له، فوجب الحمل عليه"[١].

فهذا رد من السيوطى على من ادعى الإجماع على أن الواو لمطلق الجمع.

هذا وقد أورد الشريف الكوفى حجج هؤلاء القائلين بأن الواو للترتيب، فقال: "وحكى أصحاب الشافعى عن الفراء وثعلب أنها للترتيب، وبه يقول الشافعى، ويحتج به فى قوله تعالى: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ ﴾[٢]. فيقول: إن الواو رتبت الوجه على اليدين، واليدين على الرؤوس، والرؤوس على الأرجل، وقال: والدليل على ذلك أن عبد بنى الحسحاس أنشد عمر بن الخطاب:

عُميرةَ وَدِعْ إن تجهزتَ غاديا كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا[٣]

فقال له عمر: لو قدمت الإسلام لأجزتك[٤]، قال: وهذا يدل على الاعتبار بالترتيب .

قال: ويدل عليه: أن رسول الله ﷺ سئل عن الصفا والمروة، فقالوا: بأيهما نبدأ، فقال ﷺ: ابدأوا بما بدأ الله به"[٥].

ثم انبرى الشريف الكوفى للرد على هذه الأدلة وتفنيدها، حتى لا تثبت حجة على ما زعموا، فقال: "والجواب عن ذلك: أن الإسلام كان أهم فى ذلك الوقت، فلهذا قال له: قدمه.

---

(١) انظر: الهمع ١٢٩/٢ .

(٢) سورة المائدة الآية: ٦، وينظر هذا القول المحكى عن الشافعى وأصحابه فى المغنى لابن هشام ٣٥٤/٢ والاستذكار لابن عبد البر ١٨٥/١ وما بعدها.

(٣) من الطويل، وهو فى ديوان قائله: ١٦ والكتاب ٣٠٨/٢ والخصائص ٤٨٨/٢ والإنصاف ١٦٨/١ وابن يعيش ١١٥/٢، ٨٤/٧، ١٤٨، ٢٤/٨، ١٣٨ والخزانة ١٢٩/١.

(٤) انظر هذا الخبر فى الكامل للمبرد ٢٢٥/٢ .

(٥) الحديث فى صحيح مسلم بشرح النووى ١٧٧/٨ وسنن النسائى ٢٣٩/٥، ٢٤١ والترمذى ٥٠٧/٣ بلفظ (نبدأ) وفى الدارقطنى ٢٥٤/٢ بلفظ (ابدأوا).

وأما الصفا والمروة: فسؤالهم عن ذلك يدل على أنهم ما عرفوا أن الواو للجمع والترتيب، وإن ورد به الشرع، ولا يمتنع أن يرد الشرع بشيء مخالف للغة .

وكذلك من أوجب الترتيب فى أعضاء الوضوء، فإنما يوجبه بدليل شرعى، لا باللغة.

وما حكوه عن الفراء وثعلب فغير معروف، فلا يصح التعلق به"(١).

وذكر السيوطى دليلا آخر على إبطال القول بالترتيب، فقال: "ورد بلزوم التناقض فى قوله تعالى: ﴿ وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُواْ حِطَّةٌ ﴾(٢) مع قوله فى موضع آخر: ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّدًا ﴾(٣) والقصة واحدة"(٤).

ويؤيده أيضا: أنها يعطف بها على السابق، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾(٥) ويعطف بها على اللاحق، كقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾(٦)، وقد اجتمع الأمران فى قوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾(٧) ويعطف بها على المصاحب، كقوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾(٨). فهذا يدل على أنها لمطلق الجمع(٩)،

والله أعلم .

---

(١) انظر: البيان فى شرح اللمع: ٢٩٧ .
(٢) سورة البقرة الآية: ٥٨ .
(٣) سورة الأعراف الآية: ١٦١ .
(٤) انظر: الهمع ١٢٩/٢ .
(٥) سورة الحديد الآية: ٢٦ .
(٦) سورة الشورى الآية: ٣ .
(٧) سورة الأحزاب الآية: ٧
(٨) سورة العنكبوت الآية: ١٥ .
(٩) انظر: المغنى ٢/ ٣٥٤ .

المبحث الثالث عشر: باب المعرفة والنكرة

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: (القول فى إعراب ضمير الفصل)

اعلم أن هذا الضمير له تسميتان: فصل، وعماد، فالفصل من عبارات البصريين، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده، وآذن بتمامه، وإن لم يبق منه نعت، ولا بدل، ولا شيء من تمامه، والذى بقى بعد هو الخبر عن الأول.

والعماد من عبارات الكوفيين، كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده[١].

والغرض من دخول الفصل فى الكلام ما ذكرته من إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله، وأن الذى بعده خبر، وليس بنعت.

وقيل: أتى به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات[٢].

ولضمير الفصل أربعة شروط[٣]:

أولها: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع .

وثانيها: أن يكون هو الأول فى المعنى.

وثالثها: أن يقع بين المبتدأ وخبره، أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف، نحو: إن وأخواتها، وكان وأخواتها، وظننت وأخواتها.

ورابعها: أن يكون بين معرفتين، أو معرفة وما قاربها من النكرات.

وإنما اشترطوا فيه أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع؛ لأن فيه ضربا من التأكيد، والتأكيد يكون بضمائر الرفع المنفصلة، نحو: قمت أنا، وقوله تعالى

---

(١) انظر المفصل للزمخشرى: ١٣٣ .

(٢) انظر: ابن يعيش ١١٠/٣ .

(٣) انظر: المرجع السابق .

﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾[1]، ولذلك وجب أن يكون المضمر هو الأول فى المعنى؛ لأن التأكيد هو المؤكد فى المعنى[2].

واختلف النحويون فى هذا الضمير: هل له محل من الإعراب، أو لا محل له[3] ؟

فمذهب البصريين: أنه لا محل له من الإعراب؛ وذلك لأنه إنما دخل لمعنى، وهو الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سمى فصلا، كما تدخل الكاف للخطاب فى نحو: ذلك وتلك، وتثنى وتجمع، ولا حظ لها فى الإعراب، فكذلك ها هنا.

ومذهب الكوفيين: أن له محلا من الإعراب، ثم اختلفوا: فذهب الكسائى إلى أن محله محل ما بعده، وذهب الفراء إلى أن محله محل ما قبله، ففى نحو (زيد هو القائم) محله رفع عندهما، وفى نحو: (ظننت زيدا هو القائم) محله نصب عندهما، وفى نحو: (كان زيد هو القائم) محله عند الكسائى نصب، وعند الفراء رفع، وفى نحو: (إن زيدا هو القائم) بالعكس.

وقال ابن هشام: "وقال الكوفيون: له محل، قال الكسائى: محله بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولى ظن نصب، وبين معمولى كان رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائى، وبين معمول (إن) بالعكس"[4].

وأما الشريف الكوفى فقد أيد المذهبين واختارهما، وأجاز العمل بهما، فقال:

"فأما إذا وقعت بين معرفتين نحو قولهم: (زيد هو عمرو)، فلك فيه وجهان:

---

(١) سورة البقرة الآية: ٣٥ .

(٢) انظر: ابن يعيش ١١٠/٣ .

(٣) انظر الخلاف فى: الإنصاف ٧٠٦/٢ مسألة رقم (١٠٠) والتعليقة لابن النحاس ٤٧٨/١ والتسهيل: ٢٩ وشرح الرضى على الكافية ٢١٠/٣ –٢١١ والمغنى ٤٩٦/٢، ٤٩٧ والمساعد ١٢٢/١ وائتلاف النصرة: ٦٧ والتصريح ٢٧٠/١ والهمع ٦٨/١ .

(٤) انظر: المغنى ٤٩٧/٢ .

إن شئت جعلت الأول مبتدأ، وجعلت الضمير مبتدأ ثانيا، وما بعده خبرا عنه، وتكون الجملة فى موضع خبر عن المبتدأ الأول، وإن شئت جعلت الضمير فصلا لا موضع له من الإعراب، وعلى هذا تقول: كأن زيدا هو عمرو، إن شئت جعلت الضمير فصلا، ورفعت (عمرا) بأنه خبر كأن، وإن شئت جعلت عمرا خبر (هو)، والجملة فى موضع رفع، لأنها خبر كأن، وإن جعلت (هو) فصلا نصبت عمرا؛ لأنه مفعول ثان، وإن جعلته مبتدأ رفعت؛ لأنه خبر عنه، وتكون الجملة فى موضع نصب، لأنها فى موضع المفعول الثانى، وهذا واضح جدا"[١].

والذى أميل إليه وأرجحه أن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب– كما قال البصريون– وهو رأى الشريف فى أحد قوليه؛ وذلك لأن الغرض به الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف، إذ لم يجأ به إلا لمعنى فى غيره، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب[٢].

كما أن مذهبهم يوافق ما جاء به التنزيل العزيز، منه قوله تعالى: ﴿وكنا نحن الوارثين﴾[٣] وقوله: ﴿إن تَرَنِ أنا أقلَّ منك مالا﴾[٤]، وقوله: ﴿فلما توفيتنى كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم﴾[٥]، وقوله: ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين﴾[٦]، وهذا فى القرآن كثير، فبان بذلك صحة ما ذهبنا إليه . والله أعلم

المسألة الثانية:(موقع الضمير فى إياك وفروعها)

من المعلوم أن إياك وفروعها هى ضمائر النصب المنفصلة، وجعلوا للمتكلم: إياى وإيانا، وللمخاطب: إياكَ، وإياكِ، وإياكما، وإياكم، وإياكن، وللغائب: إياه، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن.

(١) انظر: البيان فى شرح اللمع: ٣٣٥ .
(٢) انظر: الهمع ٦٨/١ .
(٣) سورة القصص الآية: ٥٨ .
(٤) سورة الكهف الآية: ٣٩ .
(٥) سورة المائدة الآية: ١٧ .
(٦) سورة الزخرف الآية: ٧٦ .

واختلف النحاة فى موقع الضمير فيها[١]:

فمذهب سيبويه[٢] وجمهور البصريين- إلا الخليل-: أن الضمير هو (إيا) وحده، وما اتصل به حروف تبين حال الضمير من تكلم أو خطاب أو غيبة.

وعزاه الشريف الكوفى إلى ابن السراج[٣]، وعزاه ابن يعيش إلى الأخفش[٤]، وذكر مثله السيوطى نقلا عن صاحب البديع[٥].

ومذهب الخليل: أن (إيا) اسم مضمر أضيف إلى اللواحق بعده، فهن فى موضع خفض بالإضافة، واستدل على ذلك بما حكاه عن العرب من قولهم: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب)، قال: فوقوع الظاهر موقع هذه الحروف مخفوضا بالإضافة يدل على أنها أسماء فى محل خفض[٦].

قال سيبويه: "وقال الخليل: لو أن رجلا قال: إياك نفسِك لم أعنفه؛ لأن هذه الكاف مجرورة، وحدثنى من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابّ"[٧].

ووافقه على ذلك أبو عثمان المازنى[٨].

---

(١) ينظر الخلاف فى: البيان فى شرح اللمع: ٣٣٧، ٣٣٨ والإنصاف ٦٩٥/٢ والمتبع فى شرح اللمع ٤٦٠/٢، ٤٦١ وابن يعيش ٣/ ٩٨، ٩٩، ١٠٠ وشرح التسهيل ١٤٥/١ وشرح الرضى ١٦٥/٣، ١٦٦ والارتشاف ٤٧٤/١ والجنى الدانى: ٥٣٦، ٥٣٧ والتصريح ١٠٣/١، والهمع ٦١/١ وشرح الأشمونى ١١٥/١ .

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٨ .

(٣) انظر: الأصول ١٢٢/٢ والبيان: ٣٣٧ .

(٤) انظر: ابن يعيش ٣/ ٩٨ .

(٥) انظر: الهمع ٦١/١ وصاحب البديع هو: محمد بن مسعود الغزنى المتوفى سنة ٤٢١هـ، وأقول: إن اختلاف العزو بوقع فى لبس، لأن نسبة رأى إلى عالم منفرد عن أهل مذهبه يوهم أنه بخلاف ما هم عليه، بينما الرأى عند الجميع واحد .

(٦) انظر: ابن يعيش ١٩٩/٣ .

(٧) انظر: الكتاب ٢٧٩/١ .

(٨) انظر: ابن يعيش ١٠٠/٣ والهمع ٦١/١ .

وعزاه الرضى وأبو حيان إلى الأخفش[١]، وهذا منتقض بإجماع الأئمة. واختاره الشريف الكوفى ونسبه إلى السيرافى[٢]، فقال: "والذى يقوى فى نفسى فى هذه الكلمة أنها ليست بمضمر فى الحقيقة، بل أقيمت مقام المضمر على ما ذهب إليه السيرافى، ويكون ما بعدها موضعه مجرور بالإضافة بمنزلة الكاف فى (غلامك)، والهاء فى (غلامه) وأشباه ذلك"[٣].

وهو اختيار ابن مالك أيضا[٤].

ومذهب المبرد فى ذلك هو مذهب الخليل إلا أن المبرد ذكر علة إضافته، فقال: "إنه اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره"[٥].

وقال الزجاج: هو اسم مظهر، خص بالإضافة إلى سائر المضمرات، وأنها فى موضع جر بالإضافة[٦].

ومذهب أكثر الكوفيين، واختاره ابن كيسان: أن اللواحق لـ (إيا) هى الضمائر، و(إيا) حرف زيد دعامة تعتمد عليه اللواحق؛ وذلك لأن ما بعدها لا يقوم بنفسه[٧]، وذهب بعضهم إلى أن (إياك) بجملتها ضمير[٨].

والراجح عندى هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وهو أن (إيا) هى الضمير دون اللواحق، وذلك للأسباب التالية:

---

(١) انظر: شرح الرضى ٦٥/٣ والارتشاف ٧٤/١ .

(٢) انظر: شرح الكتاب ١٤١/٣ .

(٣) انظر: البيان: ٣٣٨ .

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٤٥/١.

(٥) انظر: الإنصاف ٦٩٥/٢ .

(٦) انظر: المرجع السابق، والهمع ١/ ٦١ .

(٧) انظر: الإنصاف ٢٩٦/٢، والبيان: ٣٣٧ .

(٨) انظر: الإنصاف ٦٩٥/٢ وهذا المذهب المنسوب إلى بعض الكوفيين كما فى الإنصاف، نسبة أبو حيان والمرادى والسيوطى إلى الفراء . انظر: الارتشاف ٤٧٤/١ والجنى: ٥٣٧ والهمع ٦١/١ وليس فى معانى الفراء فى مظانه .

أولا: أن الضمائر المنفصلة لا تكون على حرف واحد؛ لأنه لا نظير له فى كلامهم، فوجب أن تكون (إيا) هى الضمير؛ لأن لها نظيرا فى كلامهم، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير(١).

ثانيا: أن هذه اللواحق لو كانت معربة لكان إعرابها الجر بالإضافة، ولا سبيل إلى الإضافة ها هنا؛ لأن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها؛ لأن الإضافة ترد للتعريف والمضمر فى أعلى المراتب، فلا يجوز إضافته إلى غيره، فوجب ألا يكون لها موضع من الإعراب(٢).

ثالثا: أن (إيا) فى جميع الأحوال منصوب الموضع، وليس فى الأسماء الظاهرة اسم يلزمه النصب، فلا يرتفع إلا ما كان ظرفا غير متمكن، نحو ذاتَ مرة، وبُعَيْداتَ بين، وذا صَباح وما جرى مجراهن، وشىء من المصادر، نحو: سُبحان، ومَعاذ، ولبيك، وليس (إيا) واحدا منها، فلما لزم النصب كلزوم (أنت) وأخواته الرفع دل على أنه مضمر مثله، فإياك فى المنصوب كأنت فى المرفوع(٣).

رابعا: أن ذاته تتغير فى حال الرفع، وليس كذلك الأسماء الظاهرة؛ فإن الأسماء الظاهرة يعتقب على آخرها حركات الإعراب، ويحكم لها بها فى موضعها إذا لم تظهر فى لفظها من غير تغيرها أنفسها، فلما خالف هذا الاسم فيما ذكرناه الأسماء الظاهرة ووافق المضمرات دل على أنه مضمر، وإذا ثبت أنه مضمر كانت الكاف اللاحقة له حرفا مجردا من معنى الاسمية للخطاب(٤).

خامسا: كما أنه يمكن الرد على المذاهب الأخرى وتفنيدها:

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/ ٦٩٦ .

(٢) انظر: الإنصاف ٦٩٦/٢ .

(٣) انظر: ابن يعيش ٩٨/٣، ٩٩ .

(٤) انظر: المرجع السابق.

أما مذهب الخليل ومن تبعه فإنه مردود؛ وذلك لشذوذ تلك الراوية التى استدل بها، وهو قولهم: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب)، فلا يعتد بها، وكأنه لما رأى آخره يتغير كتغير المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه[١].

ثم إن هذه الرواية حجة على من استدل بها؛ لأنه أضاف (إيا) إلى الشواب، وهو اسم مظهر.

كما أنه لم تعهد إضافة الضمائر، ولو كانت إيا مضافة للزم إعرابها؛ لأنها ملازمة لما ادعوا إضافتها إليه، والمبنى إذا لزم الإضافة أعرب كـ (أى)، بل (إيا) أولى؛ لأنها لا تنفك عن الإضافة بخلاف أى.

وأما مذهبا الكوفيين فمردودان؛ لأن الكاف فى (إياك) بمنزلة التاء فى أنت، وكلاهما يفيد الخطاب، والفتحة فيهما لخطاب المذكر، والكسرة لخطاب المؤنث، فكما أن التاء ليست من المضمر فى (أنت)، وإنما هى لمجرد الخطاب ولا موضع لها من الإعراب، فكذلك الكاف فى (إياك)[٢].

كما أنه ليس فى الأسماء الظاهرة المضمرة ما يختلف آخره، فتارة يكون كافا، وتارة هاء، وتارة ياء.

واستحال أن يكون (أنت) بكماله هو المضمر، فكذلك يستحيل أن يقال: إن إياك بكماله هو المضمر[٣].

فبان بذلك صحة ما ذهبنا إليه من ترجيح مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وضعف ما سواه، والله أعلم .

المسألة الثالثة:(حكم الواو والياء المشبعتين فى نحو: ضربهو وعليهى)

الأصل فى الهاء إذا وقعت ضميرا متصلا أن تكون مضمومة أينما وقعت، ويتبعها واو إشباعا لحركتها، كقوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ * ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾[٤]،

(١) انظر: الإنصاف ٦٩٧/٢ .
(٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٧٠٢ .
(٣) انظر: الإنصاف ٧٠٢/٢
(٤) سورة الحاقة الآيتان: ٣٠، ٣١ .

ونحو: كتابه، وغلامه، وضربه، إلا أن تكون قبلها ياء أو كسرة، فتنقلب الضمة كسرة، والواو ياء إشباعا لحركة الكسرة، نحو: عليهِ، وبهِ، وإليهِ، نظرت فى كتابهِ .

وإنما فعلوا ذلك؛ لأن الهاء خفية؛ إذ هى من مخرج الألف، وهى من حروف الزيادة، وأشبه الحروف بالياء، فكما أمالوا الألف استحقاقا كذلك كسروا الهاء، فلما كسروها أشبعت الكسرة، فنشأ عنها ياء نطقا لا خطا(١).

وقد اختلف النحاة فى الواو والياء المشبعتين من الضمة والكسرة فى نحو: (ضربهو وعليهى) على ما ذكر الشريف الكوفى– هل هما من الاسم المضمر؟

فعند سيبويه(٢) أنهما من الاسم المضمر، وعند الزجاج أن الاسم هو الهاء، والواو والياء زيادة، بدليل جواز حذفهما(٣).

واختار الشريف مذهب سيبويه، فقال: "ولا يمتنع أن تكون الواو والياء من الاسم، وإن جاز حذفهما تخفيفا، كما حذفوا ياء قاض فى الرفع والجر"(٤).

واختياره مقبول، لأن الواو والياء المشبعتين جزء من الحركة قبلهما، ومعلوم أن الحركة لا تنفك عن ذلك الاسم.

وهذان الحرفان لا يظهران إلا فى الوصل، أما فى حال الوقف فإنهما يحذفان .

قال سيبويه: "واعلم أنك لا تستبين الواو التى بعد الهاء، ولا الياء فى الوقف، ولكنهما محذوفتان؛ لأنهم لما كان من كلامهم أن يحذفوا فى الوقف ما لا يذهب فى الوصل على حال، نحو: ياء غلامى، وضربنى، إلا أن يحذف شىء ليس من أصل كلامهم، كالتقاء الساكنين ألزموا الحذف هذا الحرف الذى قد يحذف فى الوصل، ولو ترك كان حسنا، وكان على أصل كلامهم، فلم يكن فيه فى الوقف إلا الحذف حيث كان فى الوصل أضعف"(٥).

---

(١) انظر: البيان: ٣٤٩، ٣٥٠ .

(٢) انظر: الكتاب ١٨٩/٤، ١٩٠، ١٩١.

(٣) انظر: البيان: ٣٥٠ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) انظر: الكتاب: ١٩١/٤ .

وأما إذا وقع قبل الهاء حرف لين كان الاختيار حذف الواو والياء وصلا ووقفا، وهو اللغة العالية، كقوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلاً﴾(١)، وقوله: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾(٢)، قال سيبويه: "فإن كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الواو فى الوصل أحسن؛ لأن الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء، والواو تشبههما فى المد، وهى أختهما، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا، وهو أحسن وأكثر، وذلك قولك: عليه يافتى، ولديه فلان، ورأيت أباه قبل، وهذا أبوه كما ترى، وأحسن القراءتين: ﴿ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلاً﴾(٣)، و﴿ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ ﴾(٤)، ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾(٥)، و﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾(٦)، والإتمام عربى، ولا تحذف الألف فى المؤنث فيلتبس المؤنث بالمذكر"(٧).

❁❁❁

(١) سورة الإسراء الآية: ١٠٦ .
(٢) سورة يوسف الآية: ٢٠ .
(٣) سورة الإسراء الآية: ١٠٦.
(٤) سورة الأعراف الآية: ١٧٦ .
(٥) سورة يوسف الآية: ٢٠ .
(٦) سورة الحاقة الآية: ٣٠ .
(٧) انظر: الكتاب ١٨٩/٤، ١٩٠ .

المبحث الرابع عشر: باب النداء

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: (حكم نداء المفرد العلم)

اختلف النحويون فى الاسم المنادى المفرد العلم، هل هو معرب أو مبنى[١] ؟

فمذهب البصريين: أنه مبنى على الضم، فى محل نصب؛ لأنه مفعول به لفعل محذوف ناب عنه حرف النداء، قال سيبويه: "اعلم أن النداء: كل اسم مضاف فيه نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع فى موضع اسم منصوب... ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ، وموضعها واحد، وتركوا التنوين فى المفرد كما تركوه فى قبل"[٢].

وذكر ابن السراج سبب وجوب بنائه فقال: "وأما السبب الذى أوجب بناء الاسم المفرد فوقوعه موقع غير المتمكن"[٣].

ومذهب الكوفيين: أنه معرب مرفوع بغير تنوين؛ لأنه لا ناصب له، ولا رافع، ولا خافض، وهو مفعول المعنى[٤].

واختار الشريف الكوفى مذهب البصريين، وأيده بذكر أدلة ترجيحه، فقال: " فأما الأسماء الأعلام، فنحو: زيد وعمرو، فهى فى النداء مبنية على الضم عند البصريين، ومعربة عند الكوفيين.

والذى أوجب بناءها وقوعها موقع أسماء الخطاب نحو: أنت، ورأيتك- هذا ما أمله علينا شيخنا أبو القاسم زيد بن على- رحمه الله- فلما كانت أسماء الخطاب

---

(١) ينظر هذا الخلاف فى: البيان: ٣٦٤، والإنصاف ٣٢٣/١ وأسرار العربية: ٩٠ وابن يعيش ١٢٨/١، ١٢٩ والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٤٣٨ والمقرب ١٧٥/١ وائتلاف النصرة: ٤٥ وشرح الرضى ٣٤٨/١، ٣٤٩ والتصريح ١٦٥/٢، ١٦٦ والهمع ١٧٢/١، والأشمونى ١٣٧/٣، ١٣٨ .

(٢) الكتاب ١٨٢/٣، ١٨٣ وانظر: المقتضب ٢٠٤/٤، ٢٠٥ والأصول ٣٣٠/١ .

(٣) انظر: الأصول ٣٣٣/٢ .

(٤) انظر: الإنصاف ٣٢٣/١.

مبنية صارت الأعلام بوقوعها موقعها مبنية، وذكر غيره[١] أنها وقعت موقع التاء من (أنت) فأشبهت الحرف فبنيت"[٢].

وهذا هو الراجح عندى- أيضا-؛ وذلك لأن المنادى المفرد العلم أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية، فكذلك ما أشبهها، كما فى قولك: أدعوك.

ووجه الشبه من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيا[٣].

(١) يقصد الجمهور فهذه علتهم كما فى شرح ابن يعيش ١٢٩/١ والهمع ١٧٢/١ .

(٢) انظر: البيان فى شرح اللمع: ٣٦٤ .

(٣) انظر: الأصول ٣٣٣/١ والإنصاف ٣٢٤/١، ٣٢٥ وائتلاف النصرة: ٤٥، ٤٦ .

المسألة الثانية: (نداء اللهم)

أورد الشريف الكوفى الخلاف فى هذه المسألة فقال: "اعلم أن الميم المشددة فى آخر هذا الاسم قائمة مقام (يا) فى أوله، فيكون حرفان بإزاء حرفين، أجمع على ذلك نحاة البصرة"(١).

فالميم المشددة فيه عوض عن حرف النداء عند البصريين.

ثم قال: "وحكى عن الفراء(٢) أنه نداء معه (أمنا)، وكان التقدير: يا الله أمنا بخير، فكثر استعمالهم له، فألقوا الهمزة من (أمنا)، فاتصلت الميم بالهاء، وصارت الكلمتان شيئا واحدا باختلاطهما، وحذفوا (يا) من أوله تخفيفا، فقالوا: اللهم"(٣).

واستدلوا أيضا بقول الشاعر:

إنى إذا ما حَدَثُ أَلَمَّا أقولُ يا اللهمَّ يا اللهمَّا(٤)

فلو كانت الميم عوضا عن حرف النداء لما جمع بينهما؛ لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه.

واختار الشريف الكوفى مذهب البصريين، فقال بعد عرض مذهبهم: "والدليل على صحة ذلك: أن اللهم لا يكون إلا فى النداء، لا تقول: غفر اللهم لزيد، ولا: سخط اللهم على عمرو، كما تقول: غفر الله لزيد، وسخط الله على عمرو، وهذا قول

(١) انظر: البيان:٣٨٣ والإنصاف مسألة (٤٧) والتبيين مسألة (٨٢) والجمل: ١٧٧، وأمالى ابن الشجرى ١٠٣/٢ وأسرار العربية: ٢٣٣ وابن يعيش ١٦/٢ والمقرب ٢٨٣/١، واشتقاق أسماء الله الحسنى: ٤٢ والمساعد ٥١١/٢ والتصريح ١٧٢/٢ وشرح الاشمونى ١٤٦/٣ .

(٢) انظر: معانى القرآن للفراء ١٠٣/١، ٢٠٣، ٢٠٤ .

(٣) انظر: البيان: ٣٨٣ .

(٤) من الرجز، وهو فى ديوان الهذليين: ٣٤٦ والمقتضب ٢٤٢/٤ والمحتسب ٢٣٨/٢ وأمالى ابن الشجرى ١٠٣/٢ والإنصاف ٣٤١/١ وابن يعيش ١٦/٢ وشرح الكافية الشافية ١٣٠٧/٣ والهمع ١٧٨/١ والخزانة ٣٥٨/١ .

المبرد[١]، حكاه فى الأصول ابن السراج[٢] قال: ولكن نقول: اللهم اغفرلنا، اللهم اهدنا"[٣].

واختيار الشريف سديد، وبه أقول؛ وذلك لظهور التكلف فى مذهب الكوفيين، وأما البيت الذى استدلوا به فضرورة.

۞۞۞

(١) انظر: المقتضب ٢٣٩/٤ .

(٢) انظر: الأصول ٣٣٨/١ .

(٣) انظر: البيان: ٣٨٤ .

المبحث الخامس: باب الترخيم

وفيه مسألة واحدة، وهى: منع ترخيم الثلاثى.

الترخيم: هو نقص حرف من حروف الاسم المنادى المفرد العلم دون غيره تخفيفا؛ لكثرة النداء فى كلامهم، ولأن العرب احتاجت إليه فى كلام تخاطب به، وترخيمه: نقصه عن تمام الصوت به(١).

واعلم أن العرب لم ترخم من الأسماء إلا ما كان منادى مفردا علما على أكثر من ثلاثة أحرف طلبا للتخفيف(٢).

وأما ما كان على ثلاثة أحرف فاختلفوا فى ترخيمه(٣):

فمذهب البصريين والكسائى من الكوفيين: أنه لا يجوز ترخيم الثلاثى بحال سوى ما كان فيه هاء التأنيث؛ لأنهم أجمعوا على أن الترخيم فى عرف النحويين إنما هو حذف دخل فى الاسم المنادى إذا كثرت حروفه طلبا للخفة، فإذا كان كذلك، فهذا الحذف الثلاثى لا حاجة بنا إليه، لأن الثلاثي فى غاية الخفة، وما أتى منقوصا من الأسماء كيد ودم ونحوه فقليل فى الاستعمال، بعيد فى القياس(٤).

وذهب الكوفيون – إلا الكسائى– إلى جواز ترخيم الثلاثى إذا كان متحرك الوسط، نحو: عَضُد، وكَتِف، وفَخِذ، وعُنُق؛ وذلك لأن فى الأسماء ما يضاهيه ويماثله نحو: يدٍ، ودمٍ، والأصل فيهما: يَدَىً، ودَمَوٌ(٥).

واختار الشريف الكوفى مذهب البصريين، واحتج لتأييد مذهبهم بقوله: "لأن الثلاثة هى النهاية عندهم فى القلة؛ ولأن ما كان على حرفين من الحروف ومن

---

(١) انظر: البيان: ٣٩٣ .

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: الإنصاف ٣٥٦/١، ٣٥٧ والتبيين: ٤٥٦ والمسائل الخلافية فى النحو: ١٤٦ وائتلاف النصرة: ٤٨ والهمع ١٨٢/١ .

(٤) انظر: ائتلاف النصرة ٤٨ .

(٥) الإنصاف ٣٥٧/١ ومذهب الكوفيين هذا نسبه الشريف الكوفى إلى الفراء . انظر: البيان: ٣٩٨.

الأسماء غير المتمكنة لو سمينا به رجلا لا ضطرنا تصغيره إلى ثلاثة، كرجل سميته بـ(قد، أوكم) تقول فى تصغيره: قدى، وكمى"[١].

وقال بعد عرض مذهب الكوفيين الذى نسبه إلى الفراء:"وهذا غير صحيح؛ لأن هذه الأسماء منقوصة، نقص منها حروف معتلة[٢].

واختيار الشريف صحيح، وهو منع ترخيم الثلاثى على مذهب البصريين؛ وذلك لقوة أدلتهم.

كما أن ترخيم الثلاثى يؤدى إلى الإجحاف بالكلمة؛ لأن الثلاثى فى غاية الخفة والقلة، فلا يحتمل الحذف[٣].

(١) انظر: البيان: ٣٩٨.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: الإنصاف ٣٥٩/١ وائتلاف النصرة: ٤٨ .

المبحث السادس عشر: باب إعراب الأفعال وبنائها

وفيه أربع مسائل، وهى:

المسألة الأولى: فعل الأمر بين الإعراب والبناء.

اختلفت وجهات النظر بين النحاة فى فعل الأمر من حيث البناء والإعراب(١):

فمذهب الكوفيين: أنه معرب مجزوم بلام أمر مقدرة، وهو مضارع حذفت منه حروف المضارعة، ثم حذفت اللام لكثرة الاستعمال، وجزم الفعل بها، فصار (افعل)، واحتجوا بما يأتى:

أولا: أن الأصل فى أمر المواجهة أن يكون باللام، نحو قراءة ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾(٢)، وقوله ﷺ فى بعض مغازيه: (لتأخذوا مصافكم)(٣)، فلما كثر استعمال الأمر للمواجهة فى كلامهم أكثر من الغائب استثقلوا مجىء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع تاء المضارعة طلبا للخفة(٤).

ثانيا: أن فعل النهى معرب مجزوم، نحو: (لا تفعل)، فكذلك فعل الأمر، نحو: (افعل)؛ لأن الأمر ضد النهى، وهم يحملون الشىء على ضده، كما يحملونه على نظيره، فكما أن فعل النهى معرب مجزوم، فكذلك فعل الأمر(٥).

---

(١) انظر: الإنصاف ٥٢٤/٢ والتبيين: ١٧٦ والبيان: ٤١٤ وابن يعيش ٣٥/٧، ٦٠، ٦٢ – ٢٤/٩ والمسائل الخلافية: ٩٨ والمتبع ٥٠٤/٢ وشرح التسهيل ٦١/٤، ٦٢ وشرح الرضى ٢٤٩/٢، ٢٦٨ ومغنى اللبيب ٢٧١/١ وائتلاف النصرة: ١٢٥، ١٢٦ والتصريح ٢٤٦/٢ والهمع ٥٥/٢ .

(٢) سورة يونس الآية: ٥٨، والقراءة فى النشر ٢٨٥/٢ وشواذ ابن خالوية: ٥٧ والبحر المحيط ١٧٢/٥ وهى قراءة ابن عامر.

(٣) الحديث فى مسند الإمام أحمد ٣٤٢/٥ .

(٤) انظر: الإنصاف ٥٢٤/٢ وائتلاف النصرة: ١٢٥، ١٢٦ .

(٥) انظر: الإنصاف ٥٢٨/٢ .

رابعا: أنه يعرب بحذف حروف العلة كالمضارع، فكما تقول فى الأمر: اغزُ، وارم، واخشَ، تقول فى المضارع: لم يغزُ، ولم يدم، ولم يخش، فدل على أن الأمر معرب مجزوم بلام مقدرة(١).

وأما البصريون فقد ذهبوا إلى القول بناء فعل الأمر، واحتجوا بما يأتى:

أولا: أن الأصل فى الأفعال أن تكون مبنية، وإنما أعرب ما أعرب منها لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيا على أصله فى البناء(٢).

ثانيا: أن ما كان على وزن فعال من أسماء الأفعال، نحو: نزال، وتراك، ومناع مبنى؛ لأنه ناب عن فعل الأمر، والمشبه كالمشبه به، وإلا لما ناب عنه، فثبت أنه مبنى(٣).

وقد اختار الشريف الكوفى مذهب البصريين فقال: "وهو مبنى على السكون؛ لأن السكون هو الأصل فى البناء، وإذا جاء الشىء على أصله لم يحتج إلى تعليله، هذا مذهب سيبويه(٤) والبصريين"(٥).

وقال ردا على الكوفيين، ومفندا حججهم: "وعند الكوفيين أنه معرب، والتقدير فيه لام محذوفة، فإذا قلت: اضرب، كان التقدير: لتضرب.

وأجيب عن ذلك: بأن عوامل الأفعال لا تعمل مع الحذف، وأيضا- فإن خطاب المواجه بالتاء لم يكثر فى كلام العرب حتى يخفف بالحذف، فلما كان كذلك، وكان هذا الفعل للمواجه وليس فى أوله إحدى الزوائد الأربع صح أنه مبنى غير معرب"(٦).

---

(١) انظر: المرجع السابق، وشرح التسهيل ٦٢/٤ حيث وافق ابن مالك الكوفيين فى هذه المسألة ٦٠/٤، ٦١.

(٢) انظر: الإنصاف ٥٣٤/٢ وائتلاف النصرة: ١٢٦ .

(٣) انظر: المرجعين السابقين.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٨ .

(٥) انظر: البيان: ٤١٤ .

(٦) المرجع السابق.

واختيار الشريف هذا سديد ومقبول، فالراجح والذى أميل إليه هو مذهب البصريين، وذلك لضعف أدلة الكوفيين، وظهور التكلف فى مذهبهم فى هذه المسالة بحذف لام الأمر، وإعمالها محذوفة، وحذف حروف المضارعة، وهذا فيه من التكلف ما فيه.

كما يمكن الرد عليهم وتفنيد مذهبهم وإبطال حججهم بما يأتى:

أولا: أن قولهم: (إنما حذفت اللام فى المواجهة لكثرة الاستعمال) فاسد؛ لأنه يوجب أن يختص الحذف بما كثر استعماله دون ما يقل، وليس كذلك(١).

ثانيا: إذا سلمنا أن الأمر ما صاروا إليه، فإنه قد تضمن معنى لام الأمر، وإذا تضمن معنى لام الأمر فقد تضمن معنى الحرف، وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا(٢).

ثالثا: أن علة إعراب المضارع وجود حروف المضارعة، فإذا حذف حرف المضارعة فقد زالت العلة، فإذا زالت العلة زال حكمها، فوجب أن يكون فعل الأمر مبنيا لا معربا(٣).

رابعا: أن قولهم: (إن فعل النهى معرب مجزوم، فكذلك فعل الأمر؛ لأنهم يحملون الشىء على ضده، كما يحملونه على نظيره) باطل؛ لأن حمل فعل الأمر على فعل النهى فى الإعراب غير مناسب؛ لأن فعل النهى فى أوله حروف المضارعة التى أوجبت للفعل المضارع المشابهة بالاسم، فاستحق الإعراب، وأما فعل الأمر فليس فيه حرف المضارعة الذى يوجب تلك المشابهة، فكان باقيا على أصله فى البناء(٤).

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٥٤٠، ٥٤١ وائتلاف النصرة: ١٢٦ .

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/٥٤١ .

(٤) السابق ٢/٥٤٢ .

فثبت بهذا ضعف مذهب الكوفيين وبطلانه، وقوة مذهب البصريين ورجحانه، وهو اختيار الشريف الكوفى.

تتمة: المشهور عن الأخفش موافقة سيبويه فى القول ببناء فعل الأمر، وعنه أيضا: أن فعل الأمر مجزوم بمعنى الأمر(١).

وهذا ضعيف، ومردود؛ لأنه قول بما لا نظير له، ولا دليل عليه(٢). انتهى.

المسألة الثانية: (سبب رفع المضارع)

اتفق النحاة على أن الفعل المضارع معرب، فيرفع، وينصب، ويجزم، فالنصب إذا دخلت عليه أداة من أدواته، نحو: أن ولن، وكى، وإذن، والجزم كذلك، نحو: لم، ولما، ولا الناهية، ولام الأمر، وغيرها من الجوازم.

وأما الرفع فاختلفوا فى سببه(٣):

فمذهب البصريين أن الفعل المضارع يرتفع؛ لوقوعه موقع الاسم، ومشابهته إياه، وإليه ذهب الشريف الكوفى فى أحد قوليه، فقال: "وإنما ارتفع بوقوعه موقع الاسم، ألا ترى أنك تقول: زيد يضرب، ثم تقول: يضرب زيد، فقد وقع يضرب موقع زيد، وتقول: زيد خارج، ثم تقول: زيد يخرج، فقد وقع يخرج موقع خارج، وكذلك تقول: ظننت زيدا يقوم، كما تقول: ظننت زيدا قائما، فلما وقع موقع الاسم من هذه الوجوه رفع؛ لأن الرفع أقوى الحركات، والموجب لرفعه وقوعه موقع الاسم، وهو عامل معنوى لا لفظى، كما قلنا فى المبتدأ: إنه مرفوع بخلوه من العوامل اللفظية، فصار الابتداء به عاملا معنويا، لا لفظيا، كذلك هاهنا"(٤).

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٤/ ٦٢ .

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: الإغفال لأبى على الفارسى: ١٧١ والإنصاف ٥٤٩/٢ والبيان: ٤١٦ وأسرار العربية: ١٢٦ والمتبع ٥٠٤/٢ وشرح الرضى ٢٣١/٢ وشرح ابن الناظم: ٤٧٣ وأوضح المسالك ١٤٢/٤ وائتلاف النصرة: ١٢٧ والأشمونى ٢٧٧/٣ .

(٤) انظر: البيان: ٤١٦ .

وذهب الكوفيون[١] إلى أنه ارتفع؛ لتجرده من عوامل النصب وعوامل الجزم؛ لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم، فإذا دخلت عليه النواصب نصب، وإذا دخلت عليه الجوازم جزم، وإذا لم تدخل عليه هذه، ولا تلك رفع.

فعلم بهذا أن رفعه بسبب تعريه من عوامل النصب وعوامل الجزم. وإليه ذهب الشريف الكوفى فى قوله الآخر، ووصفه بأنه جيد، واشترط لذلك وجود عامل مؤثر، فقال: "وقال قوم: إنما ارتفع هذا الفعل، لأنه خلا من حروف النصب والجزم، وهذا وإن كان جيدا إلا أنه لابد له من عامل مؤثر"[٢].

وذهب الكسائى إلى أنه مرفوع بحروف المضارعة[٣].

والذى أميل إليه وأرجحه هو مذهب الكوفيين للأسباب التالية:

أولا: أنه يمكن الرد على ما قال به البصريون بأنه إذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغى أن ينصب إذا كان الاسم منصوبا كقولك: كان زيد يقوم، لأنه قد حل محل الاسم إذا كان منصوبا وهو (قائما)[٤].

ثانيا: أنه لا يصح فيه أن يرفع لقيامه مقام الاسم؛ لأن الاسم يكون مرفوعا، ومنصوبا، ومخفوضا، فإذا كان كما قالوا لوجب أن يعرب بإعراب الاسم رفعا ونصبا وخفضا، وهذا لا يجوز؛ لأن الخفض مختص بالاسم، والجزم مختص بالفعل، كما قال ابن مالك فى ألفيته:

والاسمُ قد خُصِّصَ بالجركما قد خُصصَ الفعلُ بأن ينجزما

فالمضارع ينصب بناصب، ويجزم بجازم، ولا يدخلان على الأسماء فعلم أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم مثل الحالين فى النصب والجزم[٥].

---

(١) هذا المذهب نسبه الرضى والعكبرى وابن هشام إلى الفراء. انظر: شرح الرضى ٢٣١/٢ والمتبع ٥٠٤/٢ وأوضح المسالك ١٤٢/٢ .

(٢) انظر: البيان: ٤١٦، ٤١٧ .

(٣) انظر: الإنصاف ٥٥٣/٢ .

(٤) المرجع السابق ٥٥١/٢ .

(٥) انظر: الإنصاف ٢/ ٥٥١ .

ثالثا: أنه يمكن رد ما ذهب إليه الكسائى من رفع المضارع بحروف المضارعة بأنه باطل؛ لأن عوامل الجزم وعوامل الرفع تدخلان على الفعل المضارع، ولا تدخل عوامل على عوامل(١).

رابعا: أن أكثر المتأخرين رجحوا مذهب الكوفيين فى هذه المسألة.

قال ابن مالك فى ألفيته.

ارفعْ مضارعا إذا يجردُ من ناصبٍ وجازمٍ كتسعدُ

وقال فى التسهيل: "يرفع المضارع؛ لتعريه من الناصب والجازم؛ لا لوقوعه موقع الاسم، خلافا للبصريين"(٢).

وقال ابنه: "والرافع إذ ذاك إما وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين، وإما تجريده من الناصب، وهو قول الكوفيين، وهو الصحيح؛ لأن قول البصريين: رافع المضارع وقوعه موقع الاسم، لا يخلو: إما أن يريدوا به أن رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم بالأصالة، سواء جاز وقوع الاسم فيه، كما فى نحو: يقوم زيد، أو منع منه الاستعمال، كما فى نحو: جعل زيد يفعل، وإما أن يريدوا به رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم مطلقا .

فإن أرادوا الأول فهو باطل برفع المضارع بعد لولا وحروف التحضيض؛ لأنه موقع ليس للاسم بالأصالة.

وإن أرادوا الثانى فهو باطل أيضا؛ لعدم رفع المضارع بعد (إن) الشرطية؛ لأنه موضع صالح للاسم بالجملة، كما فى نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾(٣)، فلو كان الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا لما كان بعد (إن) الشرطية إلا مرفوعا، واللازم منتف، فالملزوم كذلك"(٤).

---

(١) انظر: المرجع السابق ٥٥٣/٢ .

(٢) انظر: التسهيل: ٢١٦ وشرحه ٥/٤ .

(٣) سورة التوبة الآية: ٦ .

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٤٧٣ .

وقال ابن هشام: "الرافع للمضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء، لا حلوله محل الاسم، خلافا للبصريين؛ لا نتقاضه بـ: (هلا تفعل)"(١).

وهذا ما ذهب إليه أيضا صاحب التصريح والأشمونى(٢) وغيرهما.

المسألة الثالثة: الضمائر المتصلة بالأمثلة الخمسة بين الاسمية والحرفية

اعلم أن الأمثلة الخمسة، هى كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، نحو: يفعلان، وتفعلان، أو واو الجماعة، نحو: يفعلون، وتفعلون، أو ياء المخاطبة، نحو: تفعلين.

واختلفوا فى هذه الألف والواو والياء(٣):

فعند سيبويه: أنها أسماء تدل على التثنية والجمع والتأنيث، ومن ثم قال:"واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب؛ لأنك لم ترد أن تثنى فعل هذا البناء فتضم إليه فعلا آخر، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين ... وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع.... وكذلك إذا ألحقت التأنيث فى المخاطبة"(٤).

أى: أنها تعرب فاعلا، والفاعل لا يكون إلا اسما.

وقال ابن يعيش موضحا هذا المعنى: "فالتثنية فى قولك: يفعلان والجمع فى قولك: يفعلون إنما هى للفاعل لا للفعل، والألف فى قولك: (يضربان) اسم، وهى ضمير الفاعل، وليست كالألف فى (الزيدان)؛ لأن الألف فى (الزيدان) حرف، وهى فى (يضربان) اسم، وكذلك الواو فى (يضربون) اسم، وكذلك الياء فى تضربين"(٥).

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٤٢/٢ .

(٢) انظر: التصريح ٢٢٩/٢ و شرح الأشمونى ٢٧٧/٣.

(٣) انظر: البيان: ٤٢٠ والمتبع ٥٠٧/٢ وابن يعيش ٧/٧ وحاشية الصبان ٩٧/١ .

(٤) انظر: الكتاب ١٩/١، ٢٠ .

(٥) انظر: شرح يعيش ٧/٧ .

وقال العكبرى معللا نفيه أن تكون حرف إعراب: "إن هذه الحروف أسماء وهى فاعلة معمولة للفعل، فهى كالمستقلة بأنفسها، فكيف تكون حرف إعراب؟!"(١).

وذكر الصبان أنها ضمائر رفع متصلة، وهى شديدة الاتصال بالأفعال، فهى أسماء(٢).

وأما أبو عثمان المازنى، فقد ذهب إلى أنها حروف تدل على التثنية والجمع والتأنيث، والضمير مستتر فى الفعل، كما أنك إذا قلت: زيد قام، فالضمير مستتر، فكذلك إذا قلت: الزيدان قاما، فالضمير مستتر بحاله، والألف تدل على التثنية، إلا أنه مع الواحد لا يحتاج إلى علامة؛ إذ قد علم أن الفعل لا يخلو من فاعل، فأما إذا كان لاثنين أو جماعة فإنه يفتقر إلى علامة؛ إذ ليس من الضرورة أن يكون الفعل لأكثر من واحد(٣).

واختار الشريف الكوفى مذهب سيبويه وأيده، ورد مذهب أبى عثمان المازنى، وفند حجته، فقال بعد أن عرض مذهبه: "وهذا ليس بصحيح؛ لأن النحويين أجمعوا أن قولنا: (أقوم) للمخبر عن نفسه، ضميره مستتر فيه، وقولنا: (قمت) التاء هى الاسم، وهى متصلة به، فإذا جاز أن يكون ذلك للمتكلم جاز أن يكون مثله للغائب إذا قلت: هو يفعل، كان ضميره مستترا، فإذا قلت: (يفعلان) ظهر الضمير فى الألف، واتصل بالفعل، وكذلك (يفعلون) للجماعة.

فأما الياء فالدليل على أنها ضمير المؤنث: أنها تسقط مع ضمير التثنية، فإذا قلت: الهندان تضربان، فإنما سقطت؛ لئلا يجتمع ضميران فى كلمة واحدة، فإن قال قائل: إنها سقطت لالتقاء الساكنين، قيل له: كان ينبغى أن تحرك كما حركت التاء

(١) انظر: المتبع فى شرح اللمع ٢/ ٥٠٧ .
(٢) انظر: حاشية الصبان ٩٧/١ .
(٣) انظر: البيان: ٤٢٠ وشرح ابن يعيش ٧/٧ .

بالكسر فى: قامت المرأة، أو تحرك بالفتح، كما قالوا: قامتا، وقعدتا، فلما سقطت دل على أنها للضمير"[١].

واختيار الشريف الكوفى صحيح ومقبول، ومما يؤيده قول ابن يعيش: "والصحيح المذهب الأول، وهو رأى سيبويه؛ لأنك إذا قلت: الزيدان قاما فقد حلت هذه الألف محل (غلامهما) إذا قلت: الزيدان قام غلامهما، فلما حلت محل ما لا يكون إلا اسما قضى بأنها اسم، فأما الياء فى (اضربى، واخرجى) ونحو ذلك، فإنها اسم أيضا، وهى ضمير فاعل مؤنث، وكثير من النحويين يذهبون إلى أنها حرف علامة تأنيث، والفاعل مستكن، كما كان فى المذكر كذلك نحو (قم)، والصحيح المذهب الأول؛ لأنها تسقط فى حال التثنية نحو: اضربا واخرجا، ولو كانت علامة لم تسقط بضمير التثنية فى قامتا وضربتا"[٢].

تتمـــة:

هذه الحروف لها حالتان:

حال تكون فيها أسماء – كما تقدم– .

وحال تكون فيها حروفا تدل على التثنية والجمع، وذلك إذا اتصلت بالفعل وتأخر الفاعل الظاهر، نحو: قاموا إخوتك، وقاما أخواك، وهى التى تسمى (لغة أكلونى البراغيث)[٣].

المسألة الرابعة: توجيه النصب فى قول الشاعر:

لاتنهَ عن خُلُقٍ وتأتىَ مثله عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ[٤]

---

(١) انظر: البيان: ٤٢٠، ٤٢١ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٧/٧، ٨ .

(٣) انظر: البيان: ٤٢٠ وابن يعيش ٧/٧.

(٤) من الكامل، قاله أبو الأسود الدؤلى، وهو فى الكتاب ٤٢/٣ والمقتضب ١٦/٢، ٢٥ والخصائص ٢٣٦/١ ومعانى القرآن للفراء ٣٤/١ وابن يعيش ٢٤/٧ والجمل: ١٩٨ وشرحه لابن عصفور ١٥٨/٢ وشرح الكافية الشافية ١٥٤٧/٣ والهمع ١٣/٢ .

ذكر الشريف الكوفى أن (تأتى) فى البيت المذكور فعل مضارع منصوب، ولا يجوز فيه غير النصب، ومن ثم قال: "فـ (تأتى) نصب لا يجوز غيره؛ لأنه يقصد: لا تجمع بين نهيك عن شىء مع إتيان مثله"(١).

وهذا ما عليه سيبويه(٢) والمبرد(٣) وابن السراج(٤) وابن الجنى(٥)، وغيرهم .

وذهب الفراء إلى جواز الجزم، فقال: "والجزم فى هذا البيت جائز، أى: لا تفعل واحدا من هذين"(٦).

ورده المبرد بقوله: "ولو جزم كان المعنى فاسدا"(٧) .

وقال ابن السراج: "أى: لا يجتمع أن تنهى وتأتى، ولو جزم كان المعنى فاسدا"(٨).

وقال الشريف الكوفى مبينا فساد المعنى فى حال الجزم: "ولو جزم لاستحال معنى الكلام؛ لأنه كان التقدير: لا تنه عن خلق، ولا تأت خلقا، وهذا نهى عن إتيان خلق، وهذا مالا يجوز"(٩).

كما أورد الشريف وجها آخر فى البيت، فقال: وذكر أبو سعيد فى الشرح(١٠) عن أبى عثمان المازنى قال: سمعت الأصمعى يقول: لم أسمعه (وتأتى) مرفوع على

(١) انظر: البيان: ٤٣٥ .
(٢) انظر: الكتاب ٣/٤٢ .
(٣) انظر: المقتضب ٢/١٦، ٢٦ .
(٤) انظر: الأصول ٢/١٥٥
(٥) انظر: اللمع: ١١٧ .
(٦) معانى القرآن للفراء ١/٣٤، ١١٥.
(٧) انظر: المقتضب ٢/١٦، ٢٥، ٢٦ .
(٨) انظر: الأصول ٢/١٥٥ .
(٩) انظر: البيان: ٤٣٥ .
(١٠) انظر: شرح الكتاب ٣/ ورقه ٢١٦.

القطع، قال أبو سعيد: ولا يصح هذا إلا أن تجعل الواو فى معنى الحال، كأنه قال: لا تنه عن خلق وأنت تأتى مثله، أى: وهذه حالك"(١).

وأشار ابن عصفور إلى رواية الرفع هذه فقال: "ويروى بنصب الياء من (وتأتى) وتسكينها، فمن نصبها فعلى أنه قصد النهى عن الجمع بينهما... ومن سكنها فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون من تسكين المنصوب ضرورة، فتكون هذه الرواية كرواية من نصب. والآخر: أن يكون الفعل مرفوعا، والواو للحال، كأنه قال: لاتنه عن خلق فى حال إتيانك مثله، فيكون معناه كمعنى المنصوب"(٢).

واختار الشريف الكوفى هذا التوجيه؛ لاتحاد المعنى بين روايتى النصب والرفع، فقال: "... وهذا فى معنى النصب صحيح"(٣).

وأكد العكبرى هذا الرأى بقوله: "بلى لو روى بسكون الياء على أنه مرفوع، ويكون حالا لم يتغير المعنى"(٤).

ولا أميل إلى هذا الوجه؛ لقول ابن عصفور: "وفى هذا الوجه ضعف؛ لأن واو الحال لا تدخل إلا على الجمل الاسمية، ولا تدخل على الفعلية إلا شاذا، نحو ما حكى من دخولها على الفعل المضارع، وذلك قليل، نحو: قمت وأصك عينه"(٥).

كما أن فى كلام الشريف تناقضا؛ لأن صرح فى صدر كلامه بأن النصب لا يجوز غيره، ثم ذكر بعد ذلك أن المعنى على رواية الرفع صحيح، وهو مثله فى رواية النصب! .

(١) انظر: البيان: ٤٣٥ .
(٢) انظر: الشرح الكبير ١٥٨/٢ .
(٣) انظر: البيان: ٤٣٥.
(٤) انظر: المتبع ٥١٨/٢ .
(٥) الشرح الكبير ١٥٨/٢ .

المبحث السابع عشر: باب حروف الجزم

وفيه مسألة واحدة، وهى: (إذ ما) بين الحرفية والاسمية)

من المعلوم أن (إذ ما) من أداوت الشرط التى تجزم فعلين– كـ (إن) الشرطية– الأول منهما يسمى فعل الشرط، والثانى يسمى جوابه، أو جزاءه.

واختلف النحويون فى (إذ ما) من حيث الحرفية والاسمية(١):

فمذهب سيبويه: أنها حرف؛ لتغير معناها.

قال فى كتابه: "فمما يجازى به من الأسماء غير الظروف: من، وما، وأيهم، وما يجازى به من الظروف: أى حين، ومتى، وأين، وأنى، وحيثما، ومن غيرهما: إن، وإذ ما، ولا يكون الجزاء فى (حيث)، ولا فى (إذا) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما)، فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة إنما وكأنما، وليست (ما) فيهما لغوا، ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد"(٢).

وقد تابع أكثر المتأخرين مذهب سيبويه(٣).

وذهب المبرد وابن السراج إلى أن (إذما) اسم.

قال المبرد: "إذما باقية على اسميتها، و(ما) كافة لها عن طلب الإضافة، مهيئة للشرط والجزاء"(٤).

وقال ابن السراج: "وأما الظروف التى يجازى بها: فمتى، وأين، أنى، وأى حين، وحيثما، وإذ ما، ولا يجازى بحيث، وإذ حتى يضم إليهما (ما)"(٥).

---

(١) انظر: البيان: ٤٤٧ وأمالى ابن الشجرى ٥٦٨/٢ وشرح المفصل ٤٦/٧، ٤٧ وشرح الرضى على الكافية ٩٥/٥، ٩٦ والجنى الدانى: ٥٨ والتصريح ٢٤٧/٢، ٢٤٨ والأشمونى ١١/٤ .

(٢) انظر: الكتاب ٥٦/٣، ٥٧ .

(٣) انظر: أمالى ابن الشجرى ٥٦٨/٢ وابن يعيش ٤٦/٧، ٤٧ وشرح الرضى ٩٥/٥، ٩٦ وابن الناظم: ٤٩٥ والأشمونى ١١/٤ .

(٤) انظر: المقتضب ٤٦/٢ .

(٥) انظر: الأصول ١٥٩/٢ .

واختار الشريف الكوفى مذهب سيبويه القائل بحرفية إذ ما، ومن ثم قال: "وحكى عن بعض النحويين أن (إذ ما) هى (إما) أقيمت مقامها؛ لأن (إما) لا يكاد يأتى بعدها فعل إلا بالنون، نحو قوله تعالى:﴿فإما تثقفنهم﴾(١) و﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾(٢)، و﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾(٣)، فلما كانت النون تكسر الشعر جعل مكانها (إذما)، فهذا يدلك على أنها حرف– كما قال سيبويه"(٤).

فالشريف يتابع سيبويه فى حرفية (إذ ما)، ولكنه لم يعين هؤلاء النحويين القائلين بأن (إذ ما) بمعنى (إما)، حيث قال: "وحكى عن بعض النحويين"(٥).

أقول: إن الذى صرح بأن (إذ ما) بمعنى (إما) هو سيبويه نفسه، حيث قال بعد ذكر بعض الشواهد الدالة على إفادة (إذ ما) الجزاء: "والمعنى إما"(٦).

وقال ابن السراج بعد أن عرض بعض تلك الشواهد: "قال سيبويه: والمعنى إما"(٧).

والراجح عندى هو مذهب سيبويه ومن تابعه؛ لأن دخول إما على (إذ) قد غير دلالتها من الزمن الماضى إلى المستقبل، فدل على حرفيتها(٨).

قال ابن مالك:

.... وحرف إذ ما كإن وباقى الأدوات أسما

وقال ابنه: "وعند النحويين أن(إذ) فى (إذ ما) أسلوب مسلوب الدلالة على معناه الأصلى، مستعمل مع (ما) المزيدة حرفا بمعنى(إن) الشرطية"(٩).

---

(١) سورة الأنفال الآية: ٥٧ .

(٢) سورة الأنفال الآية: ٥٨ .

(٣) سورة مريم الآية: ٢٦ .

(٤) انظر: البيان فى شرح اللمع: ٤٤٧ .

(٥) انظر: السابق نفسه.

(٦) انظر: الكتاب ٥٨/٣ .

(٧) انظر: الأصول ١٦٠/٢ .

(٨) انظر: مصباح السالك إلى أوضح المسالك ١٨٧/٤ حاشية رقم (٢).

(٩) انظر: شرح ابن الناظم: ٤٩٥ .

وقال الأشمونى: "أى: إذ ما حرف كإن معنى وفاقا لسيبويه[١]، لا ظرف زمان زيد عليها (ما). كما ذهب إليه المبرد[٢] فى أحد قوليه: وابن السراج[٣]"[٤]. وقال الصبان: "فهى لمجرد التعليق"[٥].

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٦، ٥٧ .
(٢) انظر: المقتضب ٤٦/٢ .
(٣) انظر: الأصول ١٥٩/٢
(٤) انظر: الأشمونى ١١/٤ .
(٥) انظر: حاشية الصبان ١١/٤ .

المبحث الثامن عشر: باب التعجب

وفيه مسألتان، وهما:

المسألة الأولى: (معنى (ما) فى أسلوب التعجب).

اتفق النحاة على أن (ما) فى أسلوب التعجب، فى نحو قولك. (ما أحسن زيدا) اسم فى محل رفع مبتدأ، والدليل على اسميتها أن أفعل ثابت الفعلية، ولابد له من فاعل، وليس ظاهرا، فيتعين أن يكون ضميرا، ولا يوجد مذكور يرجع إليه غير (ما)، فتعين كونها اسما؛ لأن مرجع الضمير لا يكون إلا اسما(١).

ولكنهم اختلفوا فى معناها(٢):

فمذهب سيبويه(٣): أنها نكرة تامة(٤) بمعنى شىء، فى محل رفع مبتدأ(٥)، والجملة بعدها فى محل رفع خبر(٦)، والتقدير: شىء حسن زيدا.

ومذهب الفراء وابن درستويه: أنها استفهامية(٧)، فهى بمنزلة (من وأى) فى الإبهام، وإنما وضع هذا فى التعجب؛ لما فيه من إبهام بخروجه عن العادة، وعما هو معروف، وعن نظائره(٨).

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣١ .

(٢) انظر: البيان: ٤٥٧، ٤٥٨ والمرتجل لابن الخشاب: ٤٧ والمتبع ٥٣٩/٢ وابن يعيش ١٤٩/٧ وشرح الرضى على الكافية ٢٤٩/٥، ٢٥٠ وشرح التسهيل ٣١/٣، ٣٢ وشرح ابن الناظم: ٣٢٦، ٣٢٧ والجنى: ٢٣٧ وشرح الأشمونى ١٧/٣، ١٨ .

(٣) انظر: الكتاب ٧٢/١ .

(٤) أى: غير موصوفة بالجملة بعدها . الصبان ١٧/٣ .

(٥) ابتدىء بها وهى نكرة؛ لتضمنها معنى التعجب المناسب له قصد الإبهام؛ لاقتضاء التعجب خفاء السبب، والابهام يناسب الخفاء . الصبان ١٧/٣ .

(٦) ليس المقصود فى هذه الحالة الإخبار، بل إنشاء التعجب: فمعنى (ما أحسن زيدا): شىء من الأشياء جعله حسنا، ثم نقل إلى إنشاء التعجب، وانمحى عنه معنى الجعل، فجاز استعماله فى التعجب من شىء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو: ما أقدر الله وما أعلمه. الصبان ١٧/٣ .

(٧) أى: ستفهامية مشوبة بتعجب الصبان ١٧/٣ .

(٨) انظر: معانى القرآن للفراء ١٠٣/١ وابن يعيش ١٤٩/٧ .

ونسبه ابن مالك إلى الكوفيين[١].

وأما الأخفش فقد نسب إليه فى هذه المسألة ثلاثة أقوال[٢]، مما يدل على اضطرابه– كما قال ابن يعيش:

الأول: وهو المشهور من مذهبه: أن (ما) اسم موصول بمعنى الذى، وما بعدها جملة الصلة، والخبر محذوف، تقديره: الذى حسن زيدا شيء عظيم[٣].

الثانى: أن (ما) نكره ناقصة– أى: موصوفة– بمعنى شيء، والجملة بعدها فى محل رفع صفة لـ (ما)، والخبر محذوف، والتقدير: شيء حسن زيدا شيء عظيم[٤].

الثالث: وافق فيه سيبويه فى كون (ما) نكرة تامة بمعنى شيء مبتدأ، والجملة بعدها خبر فى محل رفع[٥].

هذه هى آراء النحاة فى معنى (ما).

والذى أميل إليه وأرجحه منها هو مذهب سيبويه، وذلك لبعده عن التكلف بالحذف والتقدير، وما لا يحتاج إلى حذف أولى وأفضل مما يحتاج، وهو اختيار الشريف الكوفى[٦].

ومما يؤيد مذهب سيبويه ويقويه أنه يمكن الرد على المذاهب الأخرى وتفنيدها بما يأتى:

أما مذهب الفراء وابن درستويه القائل باستفهامية (ما): فبعيد جدا؛ لأن التعجب خبر محض يحسن فى جوابه صدق أو كذب، بخلاف الإنشاء، والمتكلم لا يسأل

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٢/٣ .
(٢) انظر: ابن يعيش ٧/ ١٤٩ .
(٣) انظر: الأصول ١٠٠/١ .
(٤) انظر: المرجع السابق وأوضح المسالك ٢٢٦/٣ والتصريح ٨٧/٢ والأشمونى ١٨/٣ .
(٥) انظر: شرح الرضى ٢٤٩/٥ .
(٦) انظر: البيان: ٤٥٧ .

المخاطب عن الشيء الذى جعله حسنا، وإنما يخبره بأنه حسن، ولو كانت (ما) استفهاما لم يسغ فيها صدق أو كذب؛ لأن الاستفهام ليس بخبر(١).

وأما مذهب الأخفش فى قوليه بكونها موصوفة، أو موصولة، فضعيف جدا؛ لأمور(٢):

أولها: أنه يقول فيهما بحذف الخبر، ولا يحذف الخبر إلا بدليل يدل عليه، ولا دليل على حذفه هنا، فلا يسوغ الحذف(٣).

ثانيها: أنه يقدر المحذوف فى قوليه بـ (شيء)، والخبر ينبغى أن يكون فيه زيادة فائدة، وهذا لا فائدة فيه؛ لأنه معلوم أن الحسن ونحوه إنما يكون شيء أوجبه، فقد أضمر ما هو معلوم، فلم يكن فيه فائدة(٤).

ثالثها: أن باب التعجب باب إبهام، والصلة موضحة للموصول، ففيه نقض لما اعتزموه فى باب التعجب من إرادة الإبهام(٥).

رابعها: لا تصح أن تكون (ما) موصولة أو موصوفة؛ لأن الموصول والموصوف متخصصان بالصلة والصفة، ولفظ التعجب حقه أن يكون مبهما؛ ليدل على التكثير؛ لأن التعجب إنما يقع فيما يستعظم(٦).

وهذا الأخير ذكره الشريف الكوفى مبطلا به مذهب الأخفش حيث وصفه بالفساد؛ لما ذكر(٧).

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٧ .

(٢) انظرها فى المرجع السابق.

(٣) انظر: المقتضب ١٧٧/٤ والأصول ١٠٠/١ وابن يعيش ٧/ ١٤٩ .

(٤) انظر: ابن يعيش ١٤٩/٧ ..

(٥) انظر: المرجع السابق

(٦) انظر: المرجع السابق والبيان: ٤٥٨ .

(٧) انظر: البيان فى شرح اللمع: ٤٥٨ .

المسألة الثانية: (أفعل فى التعجب بين الاسمية والفعلية)

اختلف النحاة فى أفعل فى التعجب هل هو اسم أو فعل(١)؟

فالكوفيون يرون أنه اسم؛ لأنه لا يتصرف، ولأنه يدخله التصغير، بدليل قول الشاعر:

ياما أُمَيْلِحَ غزلاناً شَدَنَ لنا ... مِنْ هؤليا ئِكُنّ الضالِ والسمرِ(٢)

والتصغير من خصائص الأسماء.

ولصحة عين الفعل المعتل فى نحو: ما أقومه، فهو كالاسم فى نحو: هو أقوم منه.

ويرى البصريون أنه فعل؛ لأنه إذا وصل بضمير المتكلم لحقته نون الوقاية، نحو: ما أرشدنى، وما أفقرنى إلى الله، ولأنه مبنى على الفتح، ولو كان اسما لكان مرفوعا خبرا لـ(ما) على المذهبين.

واختار الشريف الكوفى المذهب البصرى فى فعلية أفعل فى التعجب، وهو المختار عندى، وذلك لقوة أدلتهم، وصحتها، أما أدلة الكوفيين فلا تقوى لأن تكون حجة لتقوية مذهبهم ويمكن تفنيدها بما يلي(٣):

---

(١) انظر هذا الخلاف فى: البيان: ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠ وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٣٨١ والإنصاف ١٢٦/١ وأسرار العربية: ١١٢ وشرح اللمع للأصفهانى ٢/ ٦٧٠ والمتبع ٥٣٩/٢ والتبيين: ٢٨٥ وابن يعيش ١٤٣/٧ وشرح التسهيل ٣١/٣ وشرح الرضى ٢٤٦/٥، ٢٤٧ وشرح ابن الناظم: ٣٢٦ وأوضح المسالك ٢٢٧/٣ وائتلاف النصرة: ١١٨، ١١٩، ١٢٠ والتصريح ٨٧/٢ وشرح الأشمونى ٣/ ١٨ والهمع ٩٠/٢ .

(٢) البيت من البسيط، وقائله العرجى، وهو فى: الإنصاف ١٢٧/١ وابن يعيش ٦١/١، ٣/ ١٣٤، ١٣٥/٥، ١٤٣/٧ وشرح الأشمونى ١٨/٣ وغيرها من المراجع السابقة وغزلانا: جمع غزال، شدن: من الشدو وهو الغناء هؤليائكن: تصغير هؤلاء على غير قياس، الضال والسمر: نباتان. والشاهد فيه (ما أميلح) حيث استدل به الكوفيون على اسمية أفعل فى التعجب بدليل تصغيره فى البيت، والتصغير من خصائص الأسماء.

(٣) انظر: ائتلاف النصرة: ١٢٠ .

١- أن قولهم: (لا يتصرف) مردود بأنهم لم يضعوا له حرفا يدل عليه، فجعلوا له صيغة لا تختلف؛ لتكون أمارة تدل على المعنى الذى أرادوه، ولأنه إنما يكون لما هو موجود فى الحال مشاهد، كما هو فى نعم وبئس.

٢- وأما التصغير فى (ما أمليح) فإنه من الشاذ الذى يحفظ ولا يقاس عليه.

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قول العرب: ما أميلحه، فقال: لم يكن ينبغى أن يكون فى القياس؛ لأن الفعل لا يحقر، وإنما تحقر الأسماء؛ لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء؛ لمخالفتها إياها فى أشياء كثيرة، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذى تصفه بالملح[١]، كأنك قلت: مليح،شبهوة بالشىء الذى تلفظ به، وأنت تعنى شيئا آخر، نحو قولك: يطؤهم الطريق، وصيد عليه يومان، ونحو هذا كثير فى الكلام.

وليس شىء من الفعل، ولا شىء مما سمى به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك: ما أفعله"[٢].

٣- وقولهم بأنه أشبه أفعل التفضيل، وهو اسم بلزومه طريقة واحدة، فأعطى بعض أحكامه، مردود؛ لأن حمل الشىء على الشىء فى بعض أحكامه لا يخرجه عن أصالته.

وذكر الشريف الكوفى حجج الكوفيين، وفندها واحدة تلو الأخرى على ما ذكرت مختصرا[٣].

---

(١) الملح: بالكسر: الملاحة والحسن.

(٢) الكتاب ٣/٤٧٧، ٤٧٨ .

(٣) انظر: البيان: ٤٥٩، ٤٦٠ .

المبحث التاسع عشر: باب نعم وبئس
وفيه مسألة واحدة، وهى: (نعم وبئس بين الاسمية والفعلية)

اختلف النحويون فى نعم وبئس: هل هما اسمان أو فعلان[١]؟

فمذهب الكوفيين إلا الكسائى: أنهما اسمان؛ وذلك لدخول حرف الجر عليهما فى قول بعض فصحاء العرب: نعم السير على بئس العير، وقول الآخر وقد بشر بمولودة: والله ما هى بنعم الولد، والجر من خصائص الأسماء.

وكذلك دخول حرف النداء عليهما فى قولهم: يا نعم المولى، ويا نعم النصير، والنداء من خصائص الأسماء.

كما أن العرب لم يقرنوا بهما الزمان، فلم يقولوا: نعم الرجل أمس، ولا: بئس الرجل غدا.

واحتجوا كذلك بعدم تصرفهما، فلا يصاغ منهما مضارع، ولا اسم فاعل، ولا اسم مفعول، ولا اسم زمان، ولا مكان، وغيرها من المشتقات. كل هذا يدل على أنهما أسمان[٢].

ومذهب البصريين والكسائى من الكوفيين: أن نعم وبئس فعلان؛ بدليل اقترانهما بتاء التأنيث الساكنة، وهى من خصائص الأفعال الماضية، نحو: نعمت المرأة هند، وبئست المرأة دعد، وقوله ﷺ: (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفصل)[٣].

---

(١) انظر: البيان: ٤٧١ وأمالى ابن الشجرى ٤٠٤/٢، ٤٠٥ والإنصاف ٩٧/١ وأسرار العربية: ٩٦ وشرح اللمع لابن برهان ٤١٧/٢ والتبيين: ٢٧٤ والمسائل الخلافية: ١٣٥ وابن يعيش ٦٢/٣ والشرح الكبير ٢٢٠/١، ٥٨٩/٢ وشرح التسهيل ٦٠٥/٣ وشرح الكافية الشافية ١١٠٣/٢ وشرح ابن الناظم:٣٣٣ وأوضح المسالك ٢٣٩/٣ وائتلاف النصرة:١١٥-١١٨والتصريح ٩٤/٢ والهمع ٦/١، ١٢٠/٢ الأشمونى ٢٦/٣، ٢٧، ٢٨

(٢) انظر: أمالى ابن الشجرى ٤١٤/٢، ٤٢٠ والإنصاف ١٠٣/١ .

(٣) الحديث فى: مسند الإمام أحمد ١٥/٥، ١٦، ٢٢ وسنن النسائى ٩٤/٣ والسنن الكبرى للبيهقى: ١٠٩١ وشرح السنة للبغوى ٦٧/٢ .

ومما يدل على فعليتهما– أيضا– اتصال ألف الاثنين وواو الجماعة بهما فى بعض كلام العرب فيما حكاه الكسائى: الزيدان نعما رجلين، والزيدون نعموا رجالا، وفى رواية الفراء: أما قومك فنعموا قوما، قال: "وكذلك بئس"(١).

ويفهم من كلام الفراء ها هنا أنه يتابع البصريين كشيخه الكسائى، وليس كما زعم ابن الشجرى(٢)، وابن مالك(٣)، وابنه(٤)، وغيرهم.

وبعد عرض المذهبين، وأدلة كل أقول: الذى أميل إليه وأرجحه هو مذهب البصريين والكسائى، القائلين بفعلية نعم وبئس؛ وذلك لقوة أدلتهم، وضعف أدلة مخالفيهم.

وهذا هو اختيار الشريف الكوفى، فقد رجح المذهب البصرى، وذكر الحجج البراهين على صحته، وقام بإبطال حجج الكوفيين وتفنيدها، فقال: "والدليل على أنهما فعلان: إلحاق علامة التأنيث بهما فى قولهم: نعمت المرأة هند .... واستقلال الفاعل بهما كما يستقل بسائر الأفعال، وبناؤهما على الفتح كالأفعال الماضية .

وكل ما قيل فى نعم يقال فى بئس.

وإنما قلنا: إنهما غير متصرفين؛ لأنهما وضعا للمدح والذم، وأخرجا عن أصلهما الذى كانا له، فاختصا بمعنى، فأشبها الحروف الموضوعة لمعان.

وأيضا فإن المدح والذم إنما يكون لما قد استقر وثبت، والمستقبل غير مستقر ولا ثابت، فلهذا لم يمكن لهما تصرف"(٥).

قال ابن برهان: "الدليل على أن نعم فعل ماض: رفعه الظاهر، وتضمنه الضمير، ودخول لام القسم عليه، وعطفه على الفعل الماضى"(٦).

---

(١) انظر: معانى القرآن للفراء ٢٦٨/١، ٢٤١/٢.

(٢) انظر: أمالى ابن الشجرى ٢/ ٤٠٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٥/٣ .

(٤) انظر: شرح ابن الناظم: ٣٣٣ .

(٥) انظر: البيان: ٤٧١، ٤٧٢ .

(٦) انظر: شرح اللمع لابن برهان ٤١٧/٢ .

وقال ابن مالك: "يدل على فعلية نعم وبئس: اتصال تاء التأنيث بهما ساكنة فى كل اللغات، واتصال ضمير الرفع البارز بهما فى لغة حكاها الكسائى نحو: أخواك نعما رجلين، وإخوتك نعموا رجالا، والهندات نعمن هندات"(١).

كما أنه يمكن إبطال شواهد الكوفيين بما يأتى:

١- أن ما أوردوه من دخول حرف الجر على نعم وبئس فى قول العرب: نعم السير على بئس العير، وقولهم: ما هى بنعم الولد، لا حجة فيه؛ لأن الحكاية فيه مقدرة(٢).

وقد دخلت الباء فى هذا التقدير على فعل لا شبهة فيه، فى قول الراجز:

والله ما ليلى بنام صاحبه ولامخالط الليان جانبه(٣).

فلا يجوز أن يحكم للفعل (نام) بالاسمية لدخول حرف الجر عليه؛ لتقدير الحكاية، فكذلك فى نعم وبئس، ويقدر موصوف محذوف فى تلك الأقوال، فيكون التقدير: نعم السير على عير مقول فيه: بئس العير، وما هى بولد مقول فيه: نعم الولد، وكذلك التقدير فى البيت: ما ليلى بمقول فيه: نام صاحبه.

ولكنهم حذفوا هذه الموصوفات، وأقاموا أوصافها مقامها؛ لأن حذف الموصوفات وإقامة أوصافها مقامها كثير فى كلامهم.

كما أن القول قد كثر استعماله محذوفا كثرة استعمال مذكورا:من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾(٤). أى: يقولون: ما نعبدهم، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٥ .

(٢) انظر: أمالى ابن الشجرى ٤٠٥/٢ والإنصاف ١١٢/١ .

(٣) البيت من مشطور الرجز، وهو فى: الخصائص ٣٦٦/٢ والإنصاف ١١٢/١ وابن يعيش ٦٢/٣ وشرح الكافية الشافية ١١٠٣/٢ والهمع ٦/١، ١٢٠/٢ .

(٤) سورة الزمر: الآية: ٣ .

وَعِلْمًا ﴾[١]. أى: يقولون: ربنا وسعت، وقوله تعالى: ﴿وَالمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلاَمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ﴾[٢]. أى: يقولون: سلام عليكم، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾[٣]. أى: يقولان: ربنا، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾[٤]. أى: يقال لهم: أكفرتم، وقوله تعالى: ﴿ فَظَلَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ* إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾[٥].أى: يقولون: إنا لمغرمون.

وهذا فى كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جدا، فلما كثر حذفه كثرة ذكره حذفوا الصفة التى هى مقول، فدخل حرف الجر على الفعل لفظا، وإن كان داخلا على غيره تقديرا[٦].

٢- وأما احتجاجهم بقول العرب: (يا نعم المولى ويا نعم النصير) فمردود؛ لأن المقصود بالنداء محذوف؛ للعلم به، والتقدير: يا الله نعم المولى، ونعم النصير أنت، فحذفوا المنادى؛ لأن حرف النداء يدل عليه، كما يحذف حرف النداء؛ لدلالة المنادى عليه، كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[٧]، وقوله: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾[٨] وهذا أكثر من أن يحصى[٩].

المبحث العشرون: باب التصغير

(١) سورة غافر الآية: ٧ .
(٢) سورة الرعد الآيتان: ٢٣، ٢٤ .
(٣) سورة البقرة الآية: ١٢٧ .
(٤) سورة آل عمران الآية: ١٠٦ .
(٥) سورة الواقعة الآيتان: ٦٥، ٦٦ .
(٦) انظر: الإنصاف ١١٤/١ وأمالى ابن الشجرى ٤٠٨/٢ .
(٧) سورة يوسف: الآية: ٢٩ .
(٨) سورة البقرة الآية: ٢٠١ .
(٩) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى: ٨١٦، والإنصاف ١٢١/١ وأمالى ابن الشجرى ٤٢١/٢.

وفيه مسألتان، هما:

المسألة الأولى: مجيء التصغير للتعظيم

الأصل فى التصغير أن يأتى للتحقير، والتقليل، والتقريب، أى: تحقير ما يتوهم أنه عظيم، وتقليل ما يتوهم أنه كثير، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد(١).

فمثال الأول: إذا قلت: جبل، قد يتوهم أنه جبل عظيم، فإذا قلت: جبيل دل على صغره وتحقيره، وكذلك يقال فى تصغير عالم وكاتب، وأشباه ذلك.

ومثال الثانى: إذا قلت: دراهم، احتمل أنها كثيرة، فإذا قلت: دريهمات دل تصغيرها على قلتها.

ومثال الثالث: جاءنى قبل الفجر، فقد يتوهم أنه جاء قبله بوقت طويل، فإذا قلت: جاءنى قبيل الفجر دل على قرب المجيء.

وباستقراء كلام العرب وجدت التصغير قد خرج عن هذا المعنى إلى معنى آخر مقابل للتحقير، وهو التعظيم.

ومجيء التصغير لغرض التعظيم محل خلاف بين البصريين والكوفيين(٢):

فالبصريون يمنعونه؛ لأن التصغير تحقير وتقليل، وهو مناف للتعظيم.

وأجازه الكوفيون مستدلين على صحته بما ورد فى كلام العرب من شعر ونثر:

من ذلك قول الشاعر:

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شاهقِ الرأسِ لم تكنْ لِتبلُغَهُ حتى تَكِلَّ وتَعْمَلا(٣)

---

(١) انظر: البيان فى شرح اللمع: ٦٣٤ .

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٥ وشرح الشافية للرضى ١٩١/١ والشرح الكبير لابن عصفور ٢٨٩/٢ والارتشاف ١٦٩/١ وشرح الألفية للمرادى ٨٩/٥ والمساعد ٤٩٢/٣ والتصريح ٣١٧/٢ والأشمونى ١٥٧/٤ .

(٣) البيت من الطويل، وقائله أوس بن حجر، وهو فى ديوانه: ٨٧ وشرح بن يعيش ١١٤/٥ وشرح الشافية ١٩٢/١ وشرح الجمل ٢٨٩/٢ والمساعد ٤٩٢/٣ والأشمونى ١٥٧/٤ . = =اللغة: تكل: تتعب– تعمل: تجتهد، والشاعر يصف قوسه، وامتناع منبتها، وتجشم الأهوال إليها، وصعوبة الوصول إليها.

فالتصغير فى (جبيل) للتعظيم والتفخيم، بدليل نعته بشاهق الرأس أى: مرتفع القمة، وقوله: (حتى تكل وتعملا) أى: لا يستطيع أحد بلوغه إلا إذا أجهد نفسه وأتعبها حتى يبلغه، وهذا دليل عظمه.

وقول الآخر:

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل[١]

فالتصغير فى (دويهية) للتعظيم، بدليل وصفها بالجملة بعدها (تصفر منها الأنامل)، وهى كناية عن الموت، أى أنها داهية عظيمة، وهى الموت.

وقول الآخر:

أحارِ ترى بُرَيْقاً هَبَّ وهْناً كَنَارِ مجوسٍ تَسْتَعِرُ استعارا[٢]

فقوله (كنار مجوس)، وقوله: (تستعر استعارا) دليل على عظم هذا البرق، فتصغيره الغرض منه التعظيم.

واستدلوا أيضا بقول عمر بن الخطاب فى عبد الله بن مسعود: (كنيف ملىء علما)[٣].

فقوله (كنيف) تصغير (كنف) والغرض منه التعظيم؛ لأنه فى مقام المدح.

ومنه قول بعض العرب: (أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب)[١] فالتصغير فى (جذيلها، وعذيقها) للتعظيم؛ لأنه فى مقام الفخر، فهو يعظم نفسه.

---

(١) من الطويل، وقائله لبيد، وهو فى الإنصاف ١٣٩/١ وشرح الشافية ١٩١/١ وشرح الجمل ٢٨٩/٢ وابن يعيش ١١٤/٥ والهمع ١٨٥/٢ والأشمونى ١٥٧/٤ والمعنى: أنه سوف يأتى إليهم الشرح الكثير، والمراد به الموت، ومن أماراته اصفرار الأنامل.

(٢) من الوافر لامرىء القيس، وهو فى: ديوانه: ١٤٧ والكتاب ٢٥٤/٣ والمخصص ١٠٢/١٦ والشرح الكبير ٢٣٥/٢، ٢٨٩ اللغة: أحار: منادى مرخم حارث، والهمزة للنداء والوهن: آخر الليل، تستعر: تتقد وتتلهب: يصف برقا بالقوة والشدة والعظمة.

(٣) انظر: شرح الأشمونى ١٥٧/٤ والكنيف: تصغير كنف، بكسر الكاف وسكون النون وهو وعاء أداة الراعى، شبه به ابن مسعود بجامع حفظ ما فيه. انظر: حاشية الصبان ١٥٧/٤ .

ومن شواهدهم أيضا – والتى أوردها الشريف الكوفى – فضلا عما سبق– قال: "فإذا قلت: أخى وصديقى دليل على لطف المنزلة، ويحكى عن النبى ﷺ أنه قال: (أُصَيْحَابى أُصَيْحَابى)(٢)، وقد ذهب بعض الناس(٣) إلى أن هذا الضرب فيه تعظيم"(٤).

وقد اختار الشريف الكوفى مذهب البصريين، ورد أدلة الكوفيين السالفة، وفندها بقوله:" وجميع ذلك يرجع إلى معنى التحقير، فأما (الدويهية) فإنما قصد أن حتف الإنسان قد يكون بصغير الأمر الذى لايؤبه له، ولا يتنظر.

---

(١) هذا جزء من حديث فى صحيح البخارى بحاشية السندى ١٨١/٤ (كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة)، وقائل هذه العبارة: الحباب بن المنذر، والحديث عن عمر بن الخطاب فى اجتماع السقيفة ومبايعة الصديق من حديث طويل: "..... فقال قائل من الأنصار: أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب، منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش ..." الحديث.

(٢) وجذيلها: تصغير جذل، وهو العود الذى ينصب للإبل الجربى لتحتك به، والمحكك: هو الذى كثر الاحتكاك به، أى: أنا ممن يستشفى برأيه كما تستشفى الإبل الجربى بالاحتكاك بهذا العود، وعذيقها: تصغير عذق، وهى عذق النخلة المحمل بالثمار الكثيرة، والمرجب من الرجبة، وهو أن يبنى حول النخلة الكريمة بحجارة أو خشب إذا خيف عليها لطولها أو كثرة حملها أن تقع، ويحوط عليها بشوك لئلا يرقى إليها، أى أنا ممن يركن إليه فى الأمور المهمة. انظر: حاشية الصبان ١٥٧/٤ واللسان (جذل)، (وعذق).

(٣) الحديث فى صحيح مسلم بشرح النووى ١٥/ ٤٣٥ رقم (٢٣٠٤) فى الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، وتمامه: عن أنس بن مالك أن النبى ﷺ قال: اليردن على الحوض رجال ممن صاحبنى، حتى إذا رأيتهم ورفعوا إلى اختلجوا دونى، فلأ قولن: أى رب أصيحابى أصيحابى، فليقالن لى: إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدك) واختلجوا: أى اقتطعوا، والمراد بهم: أهل الردة، ولهذا قال فيهم سحقا سحقا. ذكره النووى ٤٣٤/١٥ .

(٤) هم الكوفيون .

(٥) انظر: البيان: ٦٣٥ .

وأما (فويق جبيل) فإنه أراد التصغير، وقوله: (سامق الرأس)[١] فإنه أراد طويلا، فصغره لدقته، وأنه إذا كان كذلك فهو أشد لصعوده.

وأما (أخى، وصديقى، وأصيحابى) فالمقصود به لطف المنزلة فى الأخوة، والصداقة، والصحبة، وأنه يصل بذلك إلى ما لا يصل إليه بالتعظيم، فعلم أنه يرجع إلى التصغير"[٢].

وذكر الرضى فى تأويل البيت الأول: أن المراد بتصغير الداهية أنها خفية لا يعلم سببها، وإن كان فعلها عظيما؛ لأنها تأتى على ما عظم من المخلوقات، فصغرت بالنظر إلى خفائها، كما أن حتف النفوس قد يكون بصغار الدواهى[٣].

وذكر ابن عصفور فى تأويل البيت الثالث: أن المراد بالبرق المذكور فيه أنه محبوب، إما لأنه ظهر على أثر جدب، وهو دليل المطر، وإما لكونه لاح فى أفق محبوبه، فيكون من باب أخى وصديقى[٤].

والذى أميل إليه وأرجحه هو مذهب الكوفيين، وهى جواز مجىء التصغير لغرض التعظيم، وذلك للأسباب التالية:

١- إذا دلت عليه القرائن.

٢- كثرة ما استدلوا به من شواهد شعرية ونثرية.

٣- بعده عن التكلف بعدم التأويل والتقدير.

٤- يمكن القول بجعل تصغير التعظيم من باب الكناية، يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية فى العظيم؛ لأن الشىء إذا جاوز حده جانس ضده[٥]، وقريب منه قول الشاعر:

---

(١) هذه هى رواية الشريف الكوفى بدل (شاهق الرأس).

(٢) انظر: البيان: ٦٣٦ .

(٣) انظر: شرح الشافية ١/١٩١، ١٩٢ .

(٤) انظر: الشرح الكبير ٢/٢٩٠ .

(٥) انظر: شرح الشافية ١/١٩١ .

داهيةُ قد صُغَّرتْ من الكِبَرْ ِ صلٌّ صفاً ما تنطوى من القصَرْ[١]

٥- نجد أبا البركات الأنبارى- على الرغم من أنه يتابع البصريين فى أكثر مسائل الإنصاف- قد ذكر التعظيم من أغراض التصغير، ولم ينكره[٢].

المسألة الثانية: تصغير إنسان

اختلف النحويون فى أصل إنسان وتصغيره[٣]:

فالكوفيون يرون أن (إنسان) على وزن (إفعان)؛ لأن الأصل فيه: إنسيان على وزن (إفعلان) من النسيان، إلا أنه لما كثر فى كلامهم، وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء- التى هى لام الكلمة- والحذف لكثرة الاستعمال كثير فى كلامهم، كقولهم: أيش، فى: أى شىء، و: عم صباحا، فى إنعم صباحا، ويلمه، فى: ويل أمه[٤].

والذى يدل عندهم على أن إنسان مأخوذ من النسيان أنهم قالوا فى تصغيره: (أُنَيْسِيَان)، فردوا الياء فى حال التصغير؛ لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغرا كثرة استعماله مكبرا، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها[٥].

ويرى البصريون أنه على وزن (فعلان)؛ لأنه مأخوذ من الإنس[٦]، وسمى الإنس إنسا لظهورهم، كما سمى الجن جنا لاجتنانهم، أى: استتارهم، ويقال: آنست

(١) رجز مجهول القائل، وهو من شواهد: شرح الشافية ١٩١/١ اللغة: الصل: الحية التى تقتل من ساعتها إذا نهشت: انظر: اللسان (صلل). والصفا: الصخرة العريضة الملساء. اللسان (صفا).

(٢) انظر: الإنصاف ١٣٨/١ .

(٣) انظر: المسألة فى الإنصاف ٨٠٩/٢، ٨١٠، ٨١١ وبعض كتب اللغة مثل: الصحاح للجوهرى ولسان العرب، ومفردات غريب القرآن للراغب الأصفهانى (أنس)، و(نوس)، و(نسى).

(٤) انظر: الإنصاف ٢/ ٨٠٩ .

(٥) المرجع السابق ٢/ ٨١١ .

(٦) المرجع السابق ٢/ ٨٠٩ .

الشيء: إذا أبصرته، ومنه قوله تعالى: ﴿ آنَسَ مِن جَانِبِ الطُّورِ نَارًا ﴾[1]. أى: أبصر.

كما أن الهمزة فى الإنس أصلية، ولا يوجد فى آخره ألف ولا نون، فكذلك الهمزة فى إنسان يحكم بأصالتها[2].

ويجوز أن يكون سمى الإنس إنسا؛ لأنه يستأنس به، ويوجد فيه من الأنس، وعدم الوحشة مالا يوجد فى سائر الحيون، وعلى كلا الوجهين، أى: سواء كان أصله من الإنس، أم من الأنُس، فالألف والنون فيه زائدتان، فلهذا قالوا: إنه على وزن فعلان، وعليه فإنه يصغر على: أنيسان[3].

واختار الشريف الكوفى مذهب الكوفيين، فقال: "فأما إنسان فقالوا فى تصغيره: أنيسان، وكان الوجه: أنيسيان؛ لأن الأصل فيه: إنسيان"[4].

ولا أميل إلى ما اختار، ولكن الراجح عندى هو مذهب البصريين، وذلك لقوة أدلتهم ووجاهتها.

كما يمكن الرد على أدلة الكوفيين وتفنيدها بما يأتى:

أولا: إن قولهم: (إن الأصل فى إنسان: إنسيان، إلا أنه لما كثر فى كلامهم حذفوا منه الياء، لكثرة الاستعمال....)، باطل، لأنه لو كان الأمر كما زعموا لكان يجوز أن يؤتى به على الأصل، كما يجوز أن تقول: أى شيء، وانعم صباحا، وويل أمه على الأصل، فلما لم يتأت ذلك فى شيء من كلامهم فى حالة اختيار ولا ضرورة دل على بطلان حجتهم[5].

---

(١) سورة القصص الآية: ٢٩ .

(٢) انظر: الإنصاف ٨١١/٢، ٨١٢ .

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: البيان فى شرح اللمع: ٦٥١ .

(٥) انظر: الإنصاف ٨١٢/٢ .

ثانيا: أن احتجاجهم بتصغيره على أنيسيان، باطل أيضا؛ لأن هذه الياء إنما زيدت فى آخره على خلاف القياس، كما زيدت فى قولهم: لييلية فى تصغير ليلة، وعشيشية فى تصغير عشية، ومغيربان فى تصغير مغرب، ورُوَيْجَل فى تصغير رجل، إلى غير ذلك مما جاء على غير قياس، فلا يكون فيه حجة(١).

(١) انظر: المرجع السابق .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد ...

فلقد أسفر هذا البحث عن نتائج كثيرة، أجمل أهمها فيما يلى:

أولا: كان الشريف الكوفى شيعيا، زيدى المذهب، وليس له مصنف سوى (البيان فى شرح اللمع).

ثانيا: كان الشريف بصرى النزعة، حيث تابع البصريين فى معظم كتابه، ولم يوافق الكوفيين إلا فى أربع مسائل، وقد خالف ابن جنى فى مثلها.

ثالثا: تم تصحيح نسبة كثير من الآراء التى نسبت خطأ إلى غير أصحابها. وهذا مفصل فى صفحات البحث.

رابعا: أن الحروف فى المثنى والجمع على حده هى الإعراب، كالضمة والفتحة والكسرة وفاقا للكوفيين .

خامسا: (ليس) فعل ماض جامد، خلافا لأبى على الفارسى والشريف الكوفى، حيث ذهبا إلى القول بحرفيتها.

سادسا: فتحة اسم لا النافية للجنس فتحة بناء، وفاقا للكوفيين، وتبعهم الشريف الكوفى.

سابعا: أن الضمير فى (إياك) وأخواتها هو (إيا)، واللواحق لها علامات تبين حال الضمير من تكلم أو خطاب أو غيبة، وفاقا لسيبويه.

ثامنا: سبب رفع المضارع تجرده من الناصب والجازم، وفاقا للكوفيين، وتبعهم الشريف الكوفى فى أحد قوليه.

تاسعا: يجوز أن يأتى التصغير للتعظيم إذا دلت عليه القرائن، وهو ما عليه الكوفيون.

عاشرا: يصغر إنسان على أُنَيْسَان؛ لأنه من الإنس، أو الأُنس، خلافا للكوفيين، وتبعهم الشريف الكوفى.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

١- ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدى، تحقيق د/طارق الجنابى- عالم الكتب- ط الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان، تحقيق د/مصطفى النماس- ط الأولى مطبعة المدنى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٣- الأصول فى النحو لابن السراج، تحقيق د/محمد أبو الفضل إبراهيم- مطبعة النعمان، النجف بالعراق ١٩٧٣م.
٤- الإغفال لأبى على الفارسى، تحقيق د/عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم.
٥- أمالى ابن الشجرى، تحقيق د/محمود محمد الطناحى- مكتبة الخانجى بالقاهرة- ط الأولى ١٤٣٣هـ/ ١٩٩٢م.
٦- الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى – المكتبة العصرية- صيدا- بيروت ١٤٠٧هـ.
٧- أوضح المسالك لابن هشام تحقيق د/ بركات هبود- دار الفكر- بيروت ١٤١٤هـ/١٩٨٤م.
٨- الإيضاح لأبى على الفارسى- دار الكتب المصرية.
٩- بغية الوعاة للسيوطى- ت د/ محمد أبو الفضل إبراهيم- ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
١٠- البيان فى شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الكوفى، تحقيق د/ علاء الدين حموية-دار عمار، المملكة العربية السعودية- ١٤٠٤هـ.
١١- التبيين عن مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبرى.
١٢- ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى، تحقيق د/عادل محسن سالم العميرى- مكة المكرمة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
١٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق د/محمد كامل بركات- دار الكاتب العربى للطباعة والنشر-١٣٨٧هـ، ١٩٦٣م.
١٤- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى- دار إحياء الكتب العربية.

١٥- التعليقة على المقرب لابن النحاس، تحقيق د/خيرى عبد الراضى- دار الزمان بالمدينة المنورة ط الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
١٦- توضيح المقاصد والمسالك بشر ألفية ابن مالك للمرادى، تحقيق د/ عبد الرحمن على سليمان- مكتبة الكليات الأزهرية- ط الأولى.
١٧- ثمار الصناعة فى علم العربية للجليس، تحقيق د/ محمد بن خالد الفاضل- ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
١٨- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ود/محمد نديم فاضل- دار الكتب العلمية- بيروت ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
١٩- حاشية الصبان على شرح الأشمونى- دار إحياء الكتب العربية.
٢٠- الخصائص لابن جنى، تحقيق د/ محمد على النجار- دار الهدى- بيروت.
٢١- سبك المنظوم وفض المختوم لابن مالك، تحقيق د/ عدنان محمد سلمان، ود/فاخر جبر مطر- دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث- دبى- ط الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٢٢- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك- دار إحياء الكتب العربية.
٢٣- شرح ألفية ابن معط للقواس، تحقيق د/ على موسى الشوملى، مكتبة الخريجى بالرياض ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٢٤- شرح ابن الناظم على الألفية، تحقيق د/ محمد باسل عيون السود.
٢٥- شرح التحفة الوردية لابن الوردى، تحقيق د/سمير عبد الجواد- ط الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٢٦- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/محمد بدوى المختون- هجر للطباعة والنشر.
٢٧- شرح الجمل لابن عصفور (الشرح الكبير) د/ صاحب أبو جناح.
٢٨- شرح الرضى على الكافية تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم.
٢٩- شرح عيون الإعراب لأبى الحسن المجاشعى، تحقيق د/ عبد الفتاح سليم- مكتبة الآداب- القاهرة ط الثانية ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م .

٣٠- شرح الكتاب لأبى سعيد السيرافى، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، ود/محمود فهمى حجازى ود/ محمد هاشم عبد الدايم- الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٣١- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى- دار المأمون للتراث.
٣٢- شرح اللمع للأصفهانى، تحقيق د/ إبراهيم محمد أبو عباة- ط الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٣٣- شرح اللمع لابن برهان، تحقيق د/ فائز فارس- السلسلة التراثية ١١ .
٣٤- شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبى – القاهرة .
٣٥- صحيح مسلم بشرح النووى-دار المنار للنشر والتوزيع ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
٣٦- الكتاب لسيبويه- تحقيق د/ عبد السلام هارون- الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٥م.
٣٧- الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر للبعلى، تحقيق د/ممدوح محمد خسارة- ط الأولى الكويت ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٢م.
٣٨- لسان العرب لابن منظور – طبعة دار المعارف.
٣٩- اللمع لابن جنى تحقيق د/ حسين محمد شرف- ط الأولى ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
٤٠- المتبع فى شرح اللمع لأبى البقاء العكبرى، ت د/ عبد الحميد حمد محمد منشورات جامعة قار يونس- بنغازى ط الأولى ١٩٩٤م.
٤١- المحتسب لابن جنى تحقيق د/ على النجدى ناصف- القاهرة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
٤٢- المرتجل لابن الخشاب تحقيق د/على حيدر- دمشق ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
٤٣- المسائل الخلافية فى النحو لأبى البقاء العكبرى تحقيق د/ عبد الفتاح سليم، مكتبة الأزهر، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٤٤- المساعد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات- ط الأولى- دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م.
٤٥- مسند الإمام أحمد- المكتب الإسلامى- بيروت- ط الثانية ١٣٩٨هـ.

٤٦- معانى القرآن للأخفش تحقيق د/ محمد عبد الأمير الوارد-عالم الكتب- ط الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٤٧- معانى القرآن للفراء تحقيق د/ محمد على النجار وآخرين- الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٤٨- المغنى فى النحو لابن فلاح اليمنى تحقيق د/ عبد الرازق عبد الرحمن أسعد- ط الأولى- بغداد ١٩٩٩م.
٤٩- مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق د/ محمد محيى الدين عبد الحميد . مصر.
٥٠- المفصل فى علم العربية للزمخشرى- مطبعة حجازى بالقاهرة.
٥١- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
٥٢- المقدمة الجزولية فى النحو للجزولى، تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد- القاهرة ط الأولى ١٩٨٨م.
٥٣- المقرب لابن عصفور تحقيق د/ أحمد عبد الستار الجوارى، ود/ عبد الله الجبورى ط الأولى ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
٥٤- الملخص فى ضبط قوانين العربية لابن أبى الربيع تحقيق د/ على بن سلطان الحكيمى ط الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٥٥- همع الهوامع للسيوطى- دار المعرفة – بيروت .